

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

دراسة قياسية لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

إشراف الأستاذ:

- د. حمه عمير

من إعداد:

- وزاني نورالهدى

- سلاطينة رحاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نادية بوراس	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
حمه عمير	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
رمضان بطوري	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023



شكر و عرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك حمدا خالدا مع خلودك، اللهم لك الحمد حمدا

لا منتهى له دون علمك ومشيتك.

الشكر لله عز وجل على كرمه و عطائه.

كل الشكر و التقدير للأستاذ الفاضل " حمه عمير " على قبوله الإشراف على هذا العمل و صبره و تقديم

النصائح و التوجيهات جزاه الله كل خير.

كما نتوجه بالشكر و الإمتنان و التقدير لكل من ساهم و قدم لنا يد العون في انجاز هذا البحث .

نشكر أعضاء لجنة المناقشة على ما يقدمونه من توجيهات و الى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا

من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة.

الإهداء

الى من كان لي الرفيق والأنيس الى الذي بذل قصار جهده ليجعلني أفضل الناس، الى الذي كان النور

والمثل الأعلى أبي حفظه الله.

الى من علمتني خطواتي الأولى وحممتني بعطفها ومن قال فيها الخالق أن الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة

والحنونة حفظها الله.

الى اخوتي سندي في هذه الحياة، ومن أكن لهم المحبة الى زوجاتهم حفظهم الله.

الى صديقتي وزميلتي في المذكرة "رحاب".

الى كل الأصدقاء والزملاء.

الإهداء

الى أبي العطوف قوتي ومثلي الأعلى في هذه الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

الى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها فهي ملحمة الحب وفرحة العمر ومثال التقاني

والعطاء.

الى أختي وأخي سندي وأفراحي في هذه الحياة، والى زوج أختي.

الى روح خالي الطاهرة - رحمه الله -

الى جدتاي وكل أوالي وخالاتي وأولادهم.

الى صديقتي ورفيقة دربي في المذكرة " نور".

الى جميع الأصدقاء والزملاء.

رحاب



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
-	شكر وعرهان
-	الاهداء
(IV-I)	فهرس المحتويات
I	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
(أ-د)	المقدمة
الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.....(5-31)	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتضخم
7	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه
7	الفرع الأول: مفهوم التضخم
8	الفرع الثاني: أنواع التضخم
9	المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه
10	الفرع الأول: أسباب التضخم
12	الفرع الثاني: قياس التضخم
13	المطلب الثالث: آثار التضخم وطرق ووسائل مكافحته
13	الفرع الأول: آثار التضخم
14	الفرع الثاني: وسائل مكافحة التضخم
16	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للاذخار المحلي
16	المطلب الأول: مفهوم الاذخار وأهميته
16	الفرع الأول: تعريف الاذخار
17	الفرع الثاني: أهمية الاذخار
17	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاذخار

18	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية
18	الفرع الثاني: النظرية الكينزية
20	الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للادخار
21	المطلب الثالث: مفهوم الادخار المحلي ومصادره
21	الفرع الأول: مفهوم الادخار المحلي
22	الفرع الثاني: مصادر الادخار المحلي
23	المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة التضخم بالادخار المحلي
23	المطلب الأول: الدراسات المحلية وعلاقتها بالدراسة الحالية
23	الفرع الأول: عرض الدراسات المحلية
24	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات المحلية السابقة بالدراسة الحالية
25	المطلب الثاني: الدراسات العربية وعلاقتها بالدراسة الحالية
25	الفرع الأول: عرض الدراسات العربية
27	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية
29	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية وعلاقتها بالدراسة الحالية
29	الفرع الأول: عرض الدراسات الأجنبية
30	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر..... (32-59)	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: تحليل تطور التضخم والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)
35	المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)
35	الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)
36	الفرع الثاني: مقارنة التضخم في الجزائر بالتضخم العالمي
37	المطلب الثاني: تحليل تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

37	الفرع الأول: تحليل تطور الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)
39	الفرع الثاني: تحليل تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)
40	المبحث الثاني: التعريف باختبارات ونموذج الدراسة
40	المطلب الأول: مدخل للتعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL
40	الفرع الأول: تعريف لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL
40	الفرع الثاني: مزايا استخدام منهجية ARDL في الدراسات التطبيقية
41	المطلب الثاني: منهجية تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL
41	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
43	الفرع الثاني: تحديد درجات الإبطاء المثلى وتقدير النموذج
45	المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ
45	الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج
46	الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test
47	الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ
48	المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والادخار المحلي
48	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة القياسية
48	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
49	الفرع الثاني: نموذج الدراسة القياسية
51	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة
50	الفرع الأول: دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة
51	الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج ARDL
53	الفرع الثالث: إختبارات التشخيص والإستقرار الهيكلي
55	المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ
56	الفرع الأول: إختبار الحدود
56	الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

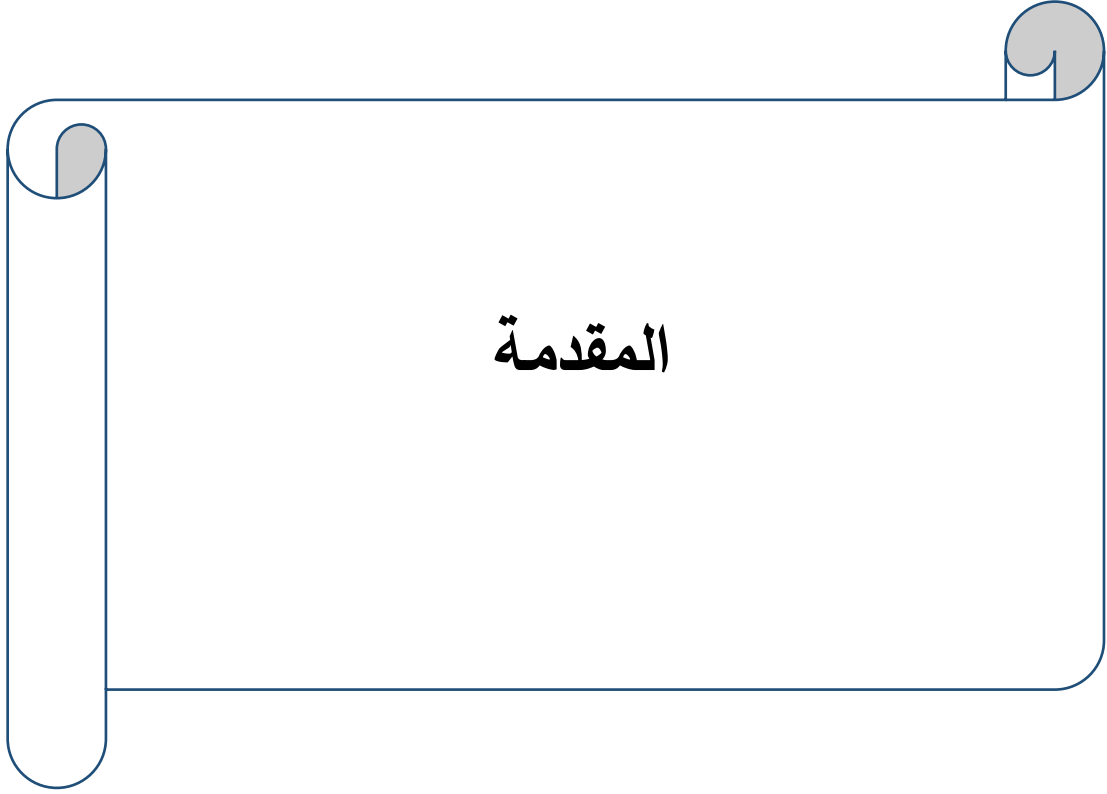
59	خلاصة الفصل الثاني
(64-60)	الخاتمة
(68-65)	قائمة المصادر والمراجع
(78-69)	الملاحق
-	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
25	المقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية	(1-1)
28	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	(2-1)
30	المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	(3-1)
50	نتائج إختبار ADF عند المستوى	(4-2)
51	نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى	(5-2)
52	نتائج تقدير نموذج ARDL	(6-2)
53	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	(7-2)
54	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء	(8-2)
56	نتائج اختبار الحدود	(9-2)
57	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	(10-2)
58	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(11-2)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
18	التوازن في سوق النقد	(1-1)
19	دالة الادخار الكينزية	(2-1)
35	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)	(3-2)
36	معدلات التضخم في الجزائر والعالم للفترة (2019-2022)	(4-2)
38	تطور الادخار المحلي من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)	(5-2)
39	تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)	(6-2)
53	نموذج ARDL الأمثل	(7-2)
54	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	(8-2)
55	نتائج اختبار CUSUM	(9-2)
55	نتائج اختبار CUSUM of Squares	(10-2)



المقدمة

يعتبر الادخار عاملاً مهماً للغاية لتحسين اقتصاد بلد ما، كما يلعب دوراً حيوياً في حياة الفرد، نظراً لمساهمته في زيادة الطاقات الإنتاجية والاستثمارية وتحسين المعدلات الإنتاجية وخلق فرص العمل، وكذا توفير العملة الصعبة التي تستخدم في شراء السلع الرأسمالية وتقليل العجز في الميزان التجاري، فهو مصدر إستثمارات تمويل الدول التي تساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهة الاقتصادية والتي تنعكس بدورها على جوانب اجتماعية وثقافية وتعليمية وغيرها، كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة يتطلب توفير موارد مالية ذاتية كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والمساهمة في رفع معدل النمو، ولبلوغ هذا الهدف ينبغي إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لاستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم المدخرات المحلية.

كما تعتبر ظاهرة التضخم خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، لما تحدثه من إختلالات تنعكس سلباً على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها، لذا تجعلها الحكومات والسلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تسطر عليها سياساتها بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، لذلك يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعكس قوة الأداء الاقتصادي لأي بلد. على هذا الأساس فقد سعت السلطات النقدية لأي دولة محاولة إحتواء هذه الظاهرة ومعالجتها وتخفيف الآثار الناجمة عنها وانتهاج مجموعة من الأساليب والسياسات.

والجزائر على غرار العديد من الدول تسعى للحد من تفاقم هذه الظاهرة والسيطرة عليها وذلك من خلال تشجيع الادخار المحلي بتوفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية اعتماداً على مصادر وطنية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ذات أعباء مالية معتبرة و مكلفة، من خلال العمل على إيجاد الآليات الكفيلة بزيادة حجم المدخرات المحلية وتوفير العوامل المساعدة على ذلك، ومن بينها اتباع سياسة استهداف التضخم للحد من هذه الظاهرة.

وقد شكل موضوع أثر التضخم على الادخار المحلي، محورا للعديد من الدراسات والبحوث سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، الى أنها لم تتوصل إلى نتائج حاسمة بشأن وجود أثر للتضخم على الادخار المحلي، الأمر الذي يستوجب القيام بالمزيد من الدراسات التطبيقية للمساهمة في الوصول إلى نتائج توضح أكثر طبيعة واتجاهات تلك العلاقة، وهو الغرض الرئيسي لهذه الدراسة التي تبحث عن أثر التضخم على الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق تبرز إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021) ؟

وهذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الجزئية التي تعمل هذه الدراسة على

الإجابة عليها، وهي:

- هل هناك تأثير للتضخم على حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل القصير؟
- ما مدى تأثير التضخم على حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل الطويل؟
- ما طبيعة العلاقة بين التضخم والادخار المحلي في الأجل الطويل في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع هذه الدراسة، يتم إختبار صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر للتضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021) في الأجلين الطويل والقصير.

بالإضافة الى هذه الفرضية الرئيسية هناك فرضيات أخرى فرعية تسعى الى إختبار صحتها، تتمثل فيما يلي:

- هناك تأثير سلبي للتضخم على حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل القصير.
- يؤثر التضخم سلباً على الزيادة في حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل الطويل.
- توجد علاقة عكسية بين التضخم والادخار المحلي في الأجل الطويل في الجزائر خلال الفترة (1986-2021).

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تطرقها لأحد المواضيع الاقتصادية الهامة، والمتمثل في توضيح طبيعة العلاقة في الجزائر بين الادخار المحلي كمصدر تمويلي هام والتضخم باعتباره مشكلة اقتصادية

واجتماعية تتعدى أثارها السلبية انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى حدوث اختلالات اقتصادية كلية، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر من أهمها:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة التضخم.
- التعرف على المفاهيم والأسس المرتبطة بالادخار وأهم النظريات المفسرة له.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين التضخم والادخار المحلي.
- الكشف على مدى تأثير التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الطابع الاقتصادي الكلي والقياس الاقتصادي.
- نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع التضخم.
- معرفة مدى أهمية الموضوع في الحياة الاقتصادية.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، كون نتائج مثل هذه الدراسات التطبيقية تختلف من دولة إلى أخرى، أما الحدود الزمنية فتشمل الفترة الممتدة من سنة 1986 وسنة 2021، وهي الفترة التي توفرت فيها البيانات المتعلقة بالدراسة.

سابعاً: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف محاور الدراسة تم استخدام العديد من المناهج العلمية، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق إلى عرض الأسس والمفاهيم المتعلقة بعناصر الدراسة المتمثلة في التضخم والادخار المحلي، وعند تناول شرح وتفسير تطور مؤشرات هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم إستعمال المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يبرز العلاقة

بين التضخم والادخار المحلي في الجزائر، إعتقادا على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة .ARDL.

ثامنا: أدوات الدراسة

تم الاعتماد في الجزء النظري على مجموعة من المصادر والمراجع من الكتب والرسائل والمذكرات الجامعية والمقالات و غيرها، أما في الجزء التطبيقي فقد تم الاستعانة ببرنامج Excel للتمثيلات البيانية لتطور متغيرات الدراسة، وبرنامج Eviews في تقدير النموذج القياسي.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هي:

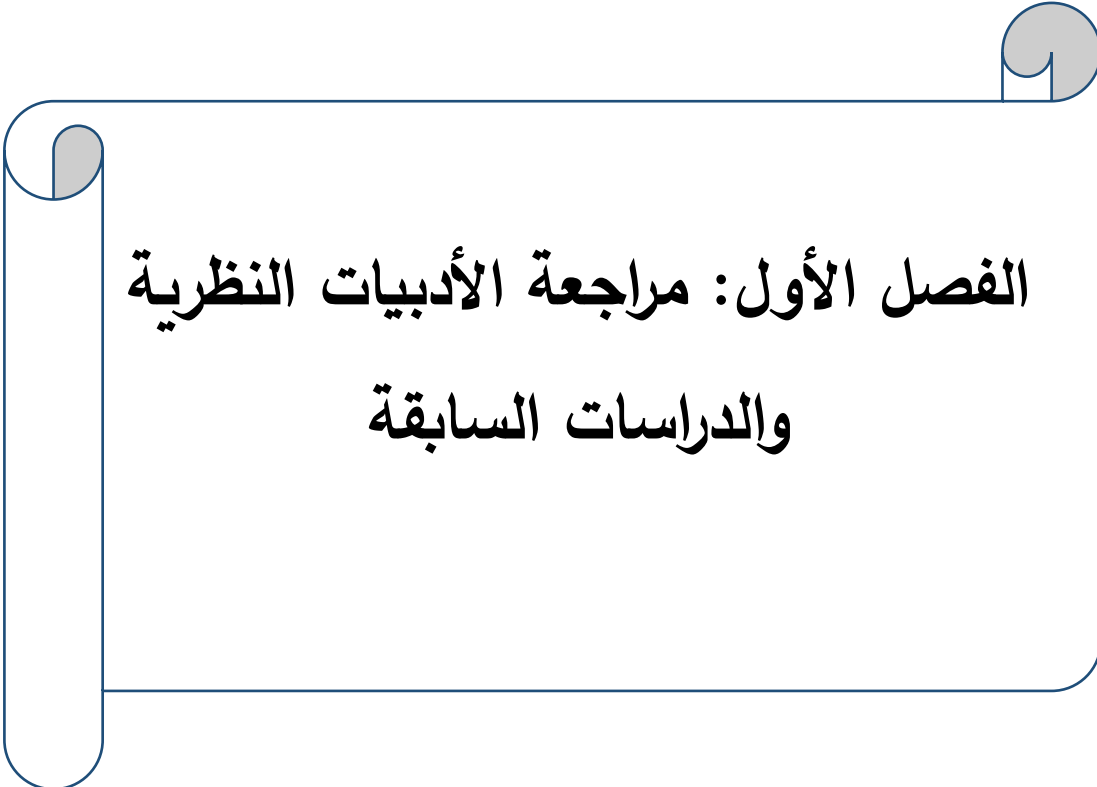
-عدم وجود مصادر كافية لأحد المتغيرات.

- صعوبة الدراسات الكلية من حيث تضارب الاحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة سواء على الصعيد الوطني أو العالمي.

عاشرا: هيكل الموضوع

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولتحقيق أهدافها، اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة الى فصلين اثنين سبقتهم مقدمة توضح الإشكالية المطروحة وتبين جوانب الموضوع، لنتهي بخاتمة تتناول اختبار الفرضيات الموضوعية وأهم النتائج النظرية والتطبيقية والاقتراحات والأفاق البحثية. والفصل الأول الموسوم بعنوان مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية للتضخم من مفهوم وأنواع وأسباب وأثار وطرق قياسه ووسائل مكافحته، أما المبحث الثاني تناول الأدبيات النظرية للادخار المحلي من خلال مفهوم الادخار وأهميته والنظريات المفسرة له وكذا مفهوم الادخار المحلي ومصادره، والمبحث الثالث يتضمن الأدبيات التطبيقية لعلاقة التضخم بالادخار المحلي حيث يحتوي على مجموعة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول تحليل تطور التضخم والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)، والمبحث الثاني تطرق الى التعريف باختبارات ونموذج الدراسة، في حين خصص المبحث الثالث لعرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.



**الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية
والدراسات السابقة**

تمهيد:

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء، ولذا نجد الحكومات والسلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تسطر عليها سياساتها الاقتصادية الكلية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، ويعد الادخار المحلي عاملا مهما للغاية لتحسين اقتصاد أي بلد ، كما يلعب دورا حيويا في حياة الفرد، وعليه يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية للتضخم والادخار المحلي، وكذا عرض الدراسات التطبيقية السابقة التي بحثت العلاقة بينهما، وتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتضخم.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للادخار المحلي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة التضخم بالادخار المحلي.

المبحث الأول: مفاهيم حول ظاهرة التضخم

يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة، سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك خلاف كبير حول أسبابها والآثار الاقتصادية التي تنجم عنها، وماهي الطرق والوسائل والسياسات التي يجب اتباعها للقضاء عليها، ويعتبر السيطرة على التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع، لذلك لا بد من دراسة التضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

لقد تعددت تعريفات التضخم وتضاربت وهذا ما دفعنا الى التطرق من خلال هذا المطلب الى ذكر أهم تعريفات التضخم مع تحديد أهم أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم بين أصحاب الاختصاص نذكر منها:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والنتيجة عن وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أكثر مما هو معروض منها وذلك خلال فترة زمنية معينة بمعنى آخر أن زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة تلك النقود أو القوة الشرائية لها يطلق عليه اسم التضخم.¹

يعرف التضخم على أنه عبارة عن حالة يزيد فيها تدفق القوة الشرائية بمعدل أكبر وأسرع من تدفق السلع والخدمات، مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار. ويرى آخرون أن التضخم عبارة عن حالة تتصف بوجود إفراط في الطلب. ويرى البعض الآخر، أن العملية التضخمية، عملية يتزايد فيها حجم الإنفاق بمعدل أسرع من تزايد حجم الإنتاج مقاسا بأسعار ثابتة.²

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض للأسعار لسلع أخرى يعتبر تضخم، كما أن

¹ سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 195.

² محمد مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص320.

الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار الى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.¹

وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، أي يرتبط بالارتفاع المستمر في أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك عدة أنواع يمكن حصرها بالآتي:²

أولاً: التضخم الأصيل

ويحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة في الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانياً: التضخم الزاحف

ويتصف هذا النوع من التضخم في ارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، ويعد من أخف أنواع التضخم، ويرى بعض الاقتصاديين انه ليس ضاراً بالاقتصاد القومي بل مفيد في بعض الأحيان حيث يدعو البعض منهم الى التضخم الزاحف حتى يمكن تحريك الاقتصاد القومي وابعاده عن حالة الجمود ومنهم من ينظر الى هذا التضخم بأنه ظاهرة خطيرة ويجب أن يقتل في المهد، ويرى كينت ان ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنوياً يعد ذلك تضخماً زاحفاً ولا يؤدي الى اختلال في التوازن الاقتصادي.

ثالثاً: التضخم المكبوت

وهو التضخم الذي لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار وإنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق السوداء وكذلك يظهر نتيجة للتدخل الحكومي والرقابة على الأسعار وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات وترشيد الاستهلاك والسيطرة على الأسعار.

¹ KACI Ferroudja, Essai sur les origines de l'inflation en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Université d'Oran 2, Mohamed ben Ahmed, Vol. 15, N° 02, 2021, p 844.

² رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة النشر، ص 14-16.

رابعاً: التضخم الجامح (المفرط)

وهو الحالة التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات سريعة ومرتفعة خلال مدة زمنية معينة، ويعد هذا التضخم من أخطر أنواعه وأشدّها فتكاً في الاقتصاد والمجتمع وفيه تتدهور قيمة العملة وتزداد سرعة تداول النقود وتفقد العملة أهم وظائفها كمستودع للقيمة ويصاب الناس بالذعر وفقدان الثقة ليس بالعملة وحدها وإنما في الاقتصاد بأكمله ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و عام 1923 بعد الحرب العالمية الأولى.

خامساً: التضخم المستورد

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للإصابة بالتضخم المستورد، وذلك عندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلاً من التضخم لأي سبب كان فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي مما يؤثر بشكل واضح على ذوي الدخل المحدود فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات وقد ينتقل التضخم من الدولة الأخرى إلى الاقتصاد المحلي عندما يزداد الطلب على البدائل المحلية فترتفع أسعارها نتيجة لزيادة الطلب على عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاج هذه السلع، وسينتقل هذا الارتفاع في الأسعار إلى بقية السلع والخدمات مما يؤدي إلى حصول تضخم مستورد، أي عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان فإن ذلك ينسحب على زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهناك آراء أخرى في تفسير هذا النوع من التضخم تتعلق في زيادة التكاليف الإنتاجية تنعكس بصورة آلية في ارتفاع الأسعار ولاسيما عند زيادة أسعار المواد الأولية و سلع الاستهلاك المستوردة والمواد النصف مصنعة.

سادساً: التضخم الدوري

ويرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي والتي تنعكس تأثيراتها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم وعن طرق قياسه ويمكن إيجاز ذلك كالآتي:

الفرع الأول: أسباب التضخم

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الاقتصاديين على أنها مظاهر أو نتائج لظاهرة التضخم أكثر مما هي أسباب لها وفيما يلي نعرض أهم هذه الأسباب:¹

أولاً: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ونذكر منها:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سبب من أسباب التضخم.

- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك:

ان قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانات التي فتحتها البنوك للمستثمرين.

- العجز في الميزانية:

يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، حيث ان العجز في الميزانية عادة ما تعتمد الدولة إحداثه لتطبيق سياساتها فتذهب إلى توفير النفقات اللازمة بوسائل متعددة.

¹ طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2019، ص 30-32.

والمقصود من إحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث ان عجز الميزانية طريقة تلجأ اليها الحكومات وهي تعلم آثارها السلبية إلا أنها تفرض أن ذلك يؤدي إلى ازدهار الحركة الاقتصادية وحدث رواج وبإمكانها تنفيذ كل برامجها وهذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، لكن في حالة التشغيل الكامل عندما تكون جميع العناصر الإنتاجية مشغلة فإن النفقات تكون هي السبب في ارتفاع الأسعار لعدم التوازن بين العرض السلعي والانفاق العام.

- تمويل العمليات الحربية:

تتطلب الحروب نفقات كبيرة وحتى قبل بدايتها من أجل التحضير لها ولتغطية هاته النفقات تضطر الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تسيير أمور وأثناء الحرب من أجل تسيير أمور البلاد وبعد الحرب لمعالجة آثار ما خلفته الحرب التي تكون على عاتق الدولة.

- الارتفاع في معدلات الأجور:

يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، لكن يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الدولة ان تعمل على الاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة وزيادة الأجور بنسبة تتساوى ونسبة الزيادة في انتاجيتهم من أجل الاستقرار في الأسعار.

ثانيا: التوقعات والأوضاع النفسية

تعتبر العوامل النفسية اكثر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال في ظهور التضخم وخاصة في فترات الحروب تلعب لحالات النفسية للأفراد دورا كبيرا حيث يكون أثرها فعالا لأن كل الظروف مهيأة لاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا مما يؤدي إلى زيادة في حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش، ويؤدي ارتفاع الأسعار حيث يقوم المنتجين باستغلال أصولهم الحالية للحصول على نسبة أكبر من الأرباح فتزداد الكفاية الحرة لرأس المال لمستثمر مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

ثالثاً: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي سائداً لأن الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي وذلك راجع لبعض الأسباب نذكر منها:

- الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

- النقص في رأس المال العيني.

الفرع الثاني: قياس التضخم

هناك عدة طرق لقياس معدلات التضخم واستخراج المؤشرات الخاصة به وتعتمد الحكومات بشكل عام على المؤشرات الأساسية التالية في قياس معدلات التضخم:¹

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)، ويعكس هذا الرقم التغيرات في الأوزان (Weights) المرتبطة بمختلف شرائح الانفاق، وعينة البنود المسعرة وعينة المؤسسات التي تقرر في نطاقها الأسعار. ويغطي هذا المؤشر مشتريات القطاع العائلي. ويقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك سعر سلة ثابتة من السلع السوقية، وبمرور الوقت يجد المستهلكون أن بعض الأسعار ترتفع بسرعة أكبر من غيرها. ونتيجة لهذا فإنه بدلاً من الاستمرار في شراء سلة السلع والخدمات السوقية نفسها، فإنهم يحلون السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أقل محل السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أكبر.

- الأرقام القياسية لأسعار المنتج (Producer Price Index) تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، وتنتشر الأرقام القياسية وفقاً لمراحل الإنتاج والسلع فهي أرقام قياسية لسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام. لكن تبقى الأرقام القياسية لمرحلة الإنتاج (The stage of processing) أكثر نفعاً من الرقم القياسي لكل السلع، لأن الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية. مع

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 273-274.

ذلك فإنه يمكن استخدام الأرقام القياسية لأسعار المنتج للكشف أو التنبؤ عن التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي لأسعار المنتج.

-المخفض الضمني لنتاج القومي الإجمالي (The Implicit Price Deflator for GDP)، ويعتبر المخفض أو المكمش الضمني مقياساً لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال مدة معينة.

المطلب الثالث: آثار التضخم وطرق ووسائل مكافحته

تعددت آثار التضخم وطرق علاجه يمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

الفرع الأول: آثار التضخم

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية نظراً لما يترتب على الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار، نذكر منها:¹

أولاً: الآثار في الجهاز النقدي الداخلي

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية، فأول وظيفة تفقدها هي قدرتها القيام بدور مخزن للقيمة، ومعنى ذلك أن التدهور في القيمة الحقيقية لوحدة النقد هو الوجه الآخر للتضخم، وهذا الأثر يقلل من الحافز لدى الأفراد للادخار، حيث تميل الأفراد إلى الإنفاق على الاستهلاك وتحويل المتبقي لديهم لعملات أجنبية أكثر استقراراً وإلى شراء السلع المعمرة مثل العقارات أي يزيد التفضيل السلعي عن التفضيل النقدي.

ثانياً: اختلال ميزان المدفوعات

يحدث التضخم اختلال في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى خلق عجز به بسبب الزيادة في حجم الواردات لصالح السلع الاستهلاكية على حساب السلع التجهيزية الشيء الذي يساعد على تعرض الصناعة المحلية لمنافسة الشديدة من الخارج، ويقلل من الطلب على المنتج المحلي ويترتب عنه ذلك زيادة في البطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

ثالثاً: تقويم المشاريع الاستثمارية

¹ حقوق الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض-سطف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطف، 2010/2009، ص 18.

في الظروف التضخمية تكون الأسعار في حالة ارتفاع مستمر ومن ثم فإن القوة الشرائية للنقود تكون في حالة انخفاض ويتسبب هذا في زيادة تكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية عما كان مخصص لها، وقد تتوقف بعض القطاعات في إتمام إنجاز مشاريعها التتموية.

رابعاً: توزيع الدخل والثروات

يؤدي التضخم الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل، بحيث لا يؤثر التضخم على أصحاب الدخل المتميزة من تجار ومنتجين بقدر ما تؤثر على أصحاب الدخل الثابتة والذين ليس لهم وزن كاف في السوق يحميهم عند حدوث التضخم، بعبارة أخرى تستفيد الفئة الأولى من تدني الطاقة الشرائية لأصحاب الفئة الثانية وتمكنهم من رفع تمويلاتهم الذاتية من الحصول على القروض المختلفة.

الفرع الثاني: وسائل مكافحة التضخم

يتم علاج التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تحد من الزيادة في الطلب الكلي، وكذلك سياسات تهدف الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ولذا تنقسم سياسات علاج التضخم الى نوعين خاصة بجانب الطلب والأخرى بجانب العرض وهي:¹

أولاً: سياسات الطلب

تهدف هذه السياسات الى الحد من الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وسوف نعرض أدوات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في هذا الشأن.

1- أدوات السياسة النقدية الانكماشية:

تتمثل فيما يلي:

- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو الدخول كبايع في سوق الأوراق أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني وأحد أو كل هذه الوسائل تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان ومن الزيادة في عرض النقود بالمجتمع، مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي.

- رفع أسعار الفائدة على الودائع، مما يشجع على زيادة الادخار ويحد من الاستهلاك، وبالتالي من الطلب الكلي.

¹ السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 259-

- تغطية عجز الموازنة العامة من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الإصدار النقدي.
- ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

2- أدوات السياسة المالية الانكماشية:

تتمثل فيما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام، فضلا عن تخفيض الإنفاق الحكومي قدر الإمكان.
- استحداث ضرائب جديدة أكثر فعالية، ورفع معدلات الضرائب الحالية، مما يحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الأفراد وبدوره من الزيادة في الطلب الكلي.
- استخدام أسلوب الضرائب التصاعدية التي تعمل على امتصاص الشرائح المرتفعة من الدخل.

ثانيا: سياسات العرض

تهدف هذه السياسات الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وذلك من خلال:

- ربط الزيادة في الأجور والمرتبات بما يتمشى مع الزيادة في الانتاجية.
- الاهتمام بمشروعات القطاعات السلعية التي تسهم في زيادة العرض المباشر من السلع، وخاصة في الأنشطة التي تنتج السلع الضرورية التي يزداد الطلب عليها بمعدلات كبيرة مثل المنتجات الزراعية.
- استغلال الطاقات العاطلة في المشروعات لأن هذا يسهم بصورة كبيرة في زيادة الإنتاج والعرض الكلي ولا يترتب عليه زيادة كبيرة في الإنفاق أو الطلب الكلي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية وتهيئة المناخ الملائم لها نظرا لما يترتب عليها من زيادة الناتج، وبالتالي العرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلي.
- العمل على تنويع هيكل الانتاج والصادرات، لما يترتب عليه من تقليل التقلبات وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات الخارجية وهذا يحد من التضخم المستورد.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للادخار المحلي

يتميز الادخار بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، وذلك لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لجميع أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة لذا أصبح الادخار كحتمية لا بد منها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي وفي هذا السياق فإن المدخرات المحلية ذات أهمية قصوى بالنسبة للحكومات إذا سمحت الزيادة في المدخرات الوطنية بالنمو الاقتصادي الذي يسمح بالتقدم والتنمية على المستوى الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الادخار وأهميته

يعد الادخار من أهم المواضيع التي لقيت اهتماماً منذ القدم سواء من قبل الاقتصاديين أو من صناع القرار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي سيتم التعرض في هذا المطلب إلى تعريفه ومختلف النظريات.

الفرع الأول: تعريف الادخار

من الصعب إعطاء تعريف موحد للادخار فهناك تعريفات متعددة، وهذا راجع إلى تطور المجتمعات من جهة ولمفهوم الادخار في حد ذاته من جهة أخرى. ومن هذه التعاريف نجد:

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية.¹

من ناحية أخرى، يمكن رؤية الادخار بطريقتين مختلفتين. من حيث التدفق، فإنه يشكل نصيب الثروة المنتجة سنوياً التي لا يتم استهلاكها وبالتالي يتم وضعها جانباً في الحاضر. من حيث الثروة، يمكننا أن نعتبر أن الادخار هو شكل معين مأخوذ بالثروة المتراكمة في الماضي.²

الادخار هو دالة في معدل الفائدة. فازدياد معدل الفائدة يزيد ميل الأفراد الى الادخار، أما انخفاض معدل الفائدة فينخفض الميل الى الادخار. أي أن الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة.³

¹ ودبيح طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2010، ص 178.

² Patrick cotelette, consommation et épargne une relation tumultueuse, Dans Idées économiques et sociales, Editions Réseau Canopé, vol 4, N°174, 2013, p41.

³ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 98.

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية. أو أنه ذلك الجزء الذي احتفظ به بعد الاستهلاك. ومن الممكن أن يحتفظ بهذا الجزء من الدخل في صور عدة منها يحتفظ بهذا الجزء كنفود سائلة في المنزل مثلا وهذا ما يسمى "بالاكتناز" بدلا من الادخار. والمقصود بالاكتناز هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يدخل في عملية الاقتصاد القومي. ومن الممكن أن يحتفظ بذلك الجزء من الدخل بشكل حسابات جارية أو حسابات ادخار أو أي شكل من أشكال الادخار الأخرى.¹

ومن خلال التعاريف السابقة للادخار يمكن استنتاج ما تم الاتفاق عليه حيث يمثل الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك بل يتم الاحتفاظ به.

الفرع الثاني: أهمية الادخار

إن لدوافع الأفراد اتجاه الادخار أهمية كبرى وأهداف يسعون إلى تحقيقها، كما يهدف الادخار إلى تمكين الفرد والمجتمع من تحقيق أهدافه الأساسية، وتتمثل أساسا في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وترقية مستواهم المعيشي وتحسينها والوصول إلى الرفاهية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لكي يتمكن الفرد من التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، وهذا عن طريق الاحتياطات الناتجة عن الادخار. كما يساهم الادخار كذلك في ترقية الدولة وجعلها ذات قرار سياسي مستقل عن الضغوطات الأجنبية والمؤسسات المالية، وكذا الحفاظ على مكتسباتها الداخلية. وهكذا مهما كانت المدخرات صغيرة فهي تجمع وتعبئ لأهميتها الاقتصادية، ودورها الفعال في رفع المستوى المعيشي العام، ولذلك أصبح الادخار له مكانته من حيث اعتباره مقياسا لتقدم الشعوب ووعيهم بأهميته في بعث الاقتصاد الوطني.²

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للادخار

يعتبر الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عايشها مفكرو المدارس الاقتصادية سببا لتباعد الأفكار والتوجهات التي تشرح الإطار النظري للادخار، وباعتبار الادخار أحد أهم الظواهر الاقتصادية فإنه لقي اهتمام من طرف الباحثين منذ القديم، لارتباطه بدخل الأفراد واستهلاكهم واعتباره أحد مصادر التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية، لذلك فإن هذه المدارس تطرقت له حسب وجهة نظرها الخاصة.

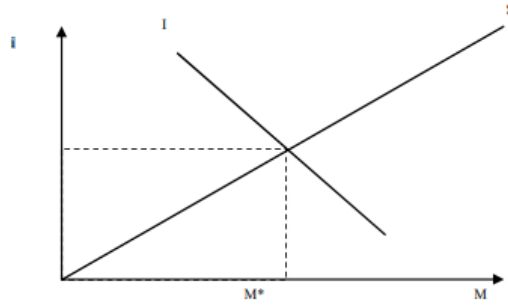
¹ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 161.

² جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " var " 1970-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 32.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يرى الكلاسيك أن الادخار هو شكل من أشكال عرض النقود في حين الاستثمار هو عبارة عن طلب على النقود وكلاهما تابعان أسعار الفائدة ففي حالة التوازن نتحصل على الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): التوازن في سوق النقد



المصدر: جاب الله مصطفى، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي - حالة الجزائر-1990-2012.

دالة الادخار هي موجبة مع سعر الفائدة حسب الكلاسيك.

$$S = f(i) \Rightarrow f'(i) > 0$$

والفائدة حسبهم هي المحددة الرئيسي لقرارات الاستهلاك والادخار ونعرف وفق هذا الطرح بأنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في الوقت الحالي ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون الفرد الآخر أي المفترض مستعدا لحيازة نفس المبلغ وصرفه آليا.¹

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

وتسمى نظرية الدخل الحالي وهذا الأخير يؤثر على الاستهلاك والادخار على حد سواء فالدخل موزع بين الاستهلاك والادخار أي:²

$$Y_d = C+S.....(1)$$

¹ جاب الله مصطفى، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي - حالة الجزائر-1990-2012، مجلة روى الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 8، جوان 2015، ص ص 8-9.

² مرجع سابق، ص ص 9-10.

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

وعلاقته بالادخار يمثل دالة موجبة الميل تسمى دالة الادخار شكلها العام هي:

$$S = -S_0 + sy \dots (2)$$

يسمى S الميل الحدي للادخار هو مقدار التغير في الادخار الناشئ عن تغير الدخل بوحدة واحدة

$$S = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \dots \dots (3)$$

مع العلم مجموع ميلي الاستهلاك والادخار على التوالي هو 1 أي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = MPC + MPS = 1 \dots (4)$$

ما يعني أن الميل الحدي للادخار محصور من 0 و 1 أي:

$$0 < MPC < 1$$

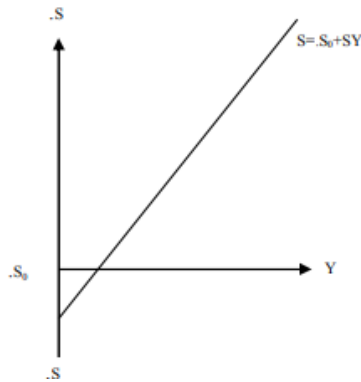
أما الميل المتوسط فهو النسبة الثابتة للادخار أي من (2).

$$\frac{S}{Y} = \frac{-S_0}{Y} + \frac{SY}{Y}$$

يسمى $\frac{S}{Y}$ بالميل المتوسط للادخار ونرمز له بالرمز APS وهو أقل من الميل الحدي للادخار.

ويمكن التعبير عن مسار دالة الادخار وفق المنظور الكينزي كما يلي:

الشكل رقم (1-2): دالة الادخار الكينزية



المصدر: جاب الله مصطفى، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي - حالة

الجزائر - 1990-2012.

ويرى كينز أن الدخل الذي لا يؤثر في الادخار هو مطلق لأنه العامل الوحيد المحدد له فالادخار حسب كينز يتناسب طردياً مع مستويات الدخل في المدى القصير أما في المدى البعيد فيميل الى الثبات ولا يتأثر بالدخل.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للادخار

في فترة الخمسينيات ونظراً لعدم وجود توافق في النظرية الكينزية بين نسبة الادخار في الأمد الطويل ونسبة الادخار في الأمد القصير، فقد بدأ الاقتصاديون يبحثون عن تفسير ينسجم مع هذه النتائج العلمية، وقد تجسدت هذه المساعي فسي ظهور ثلاث نظريات جديدة في تفسير الادخار هي:¹

أولاً: نظرية الدخل النسبي

أوضح (ديزينبري) في نظريته بأن للمحيط الاجتماعي الذي يعيشه الأفراد تأثيراً كبيراً في سلوكهم الادخاري والاستهلاكي، فالاستهلاك لا يتأثر بالدخل المطلق فحسب، وإنما يتعلق أيضاً بوضعية العائلات النسبية لبعضها البعض.

ثانياً: نظرية دور الحياة

يفترض (موديكلياني) في نظريته بأن العائلات سوف تحاول الادخار منذ بدايتها الأولى للعمل وكسب الدخل (21-65 سنة) وذلك لمواجهة متطلبات الحياة أو ضمان الدخل بعد التقاعد. ففي أغلب الأحيان نجد أن دخل الفرد أو المساعدات المالية ليس بنفس الوفرة والمستوى خلال الحياة، حيث أنه يبدأ في الصعود إلا أن يصل الى مستوى معين ثم يستمر في نفس المستوى مدة معينة ثم يبدأ الانخفاض بعد ذلك، فهو يشكل منحنى بياني. يبدأ بالزيادة ثم الاستقرار في مستوى معين. ثم بعد ذلك يتراجع ويتناقص وهذا خلال دورة الحياة بالنسبة للفرد فهو يحاول إيجاد استراتيجية لتنظيم منفعة طوال مدة حياته. حيث أن الادخار سيرفع كلما زاد الدخل. عندما يكون الدخل الانتقالي عالي في حين يكون الدخل الجاري أقل من الدخل الدائم فإن الادخار سيكون سالباً، وبالتالي فإن الفرد سيستخدم مدخراته أو الاقتراض لتسهيل الاستهلاك وهذه هي الفكرة الرئيسية لدورة الحياة.

¹ أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 18، 2018، ص 9-10.

ثالثاً: نظرية الدخل الدائم

ان التفسير الذي تقدمه نظرية الدخل الدائم لتناقض الظاهر بين ميل الاستهلاك للأمد الطويل والأمد القصير، قد يختلف في المعالجات ولكنه يشترك بمضمون وأسلوب نظرية دور الحياة، حيث قسم فريدمان الدخل الجاري الى جزء دائم وجزء انتقالي وعرف الدخل الجاري على أنه الدخل الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه خلال عدد كبير من القنوات (إيرادات أسهم، تعويضات نهاية الخدمة، إيجارات، ارث، منحة، مكافأة، جائزة)، أما الدخل الانتقالي فهو اختلافات الدخل الجاري عن الدخل الدائم.

ان الفكرة الأساسية لنظرية الدخل الدائم هو أن الادخار للاستهلاك المستقبلي أي أن الفرد لا يوفر فقط لأجل الادخار، بل يوفر للاستهلاك في المستقبل وقد يستعمل الاستهلاك لاحقاً في الحياة، ويورث الى أطفاله أو يقدم الى مؤسسات خيرية على المدى الطويل، بناء على ذلك يتضمن القرار حول تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يقود بالتفصيلات بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي.

المطلب الثالث: مفهوم الادخار المحلي ومصادره

شمل الادخار المحلي العديد من التعاريف وثلاث أنواع من المصادر وفيما يلي لمحة عن تعاريف الادخار المحلي مع توضيح مصادره.

الفرع الأول: مفهوم الادخار المحلي

للادخار المحلي تعاريف عدة نذكر منها:

الادخار المحلي هو مؤشر اقتصادي أساسي لقياس مستوى وقيمة الموارد المتاحة للاستثمار في الأصول الرأسمالية¹.

الادخار المحلي هو الادخار الذي يقوم به كل الذين يقطنون داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجنبياً².

¹ بوفنش وسيلة، أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المركز الجامعي، ميله، الجزائر، مجلد 12، العدد 01، جانفي 2022، ص 138.

² فتحى أحمد علي آدم، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان 1990-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ديسمبر 2015، ص 30.

يعرف الادخار المحلي على أنه جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح الغير موزعة ومخططات الاهتلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي.¹

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الادخار المحلي على أنه الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي، ويمكن من خلاله قياس مدى توفر الموارد المتاحة للاستثمار.

الفرع الثاني: مصادر الادخار المحلي

أولاً: ادخار القطاع العائلي

ويتمثل ادخار القطاع العائلي في الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكنتزات، ويرى بعض رجال الاقتصاد أنه يمكن اعتبار ادخار القطاع العائلي استهلاكاً لسلع المستقبل باعتبار أن الفرد الذي يدخر جزءاً من دخله لا يفضل أكثر من تخصيص هذا الجزء من دخله للاستهلاك المستقبلي. ويمكن أن نميز في هذا القطاع بين المدخرات الاجبارية كالضرائب، والمدخرات الاختيارية التي تكون بإرادة الأفراد.²

ثانياً: ادخار المؤسسات

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدراً للادخار، فمدخرات قطاع الأعمال تتمثل في الأرباح المحتجزة كما تعتبر عادة المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات قطاع الأعمال. يمكن صياغة عناصر الادخار الصافي لقطاع الأعمال رياضياً بالمعادلة التالية:³

¹ أحمد فلاني، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 11، 2012، ص 35.

² بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 179.

³ بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة إدارة الأعمال

والدراسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020، ص 171.

الادخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الإجمالية - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الاهتلاك + صافي الضرائب + الأرباح الموزعة)

تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة و مواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج، أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع لأصحاب عوامل الإنتاج، وهذا في شكل أجور، مرتبات، فوائد، جوائز، مكافآت، إيجار، وبالنسبة لأقساط الاهتلاك فتخص كل الأصول المختلفة من أراضي، مباني، الآلات...، وبعد استبعاد صافي الضرائب المدفوعة تتبقى الأرباح الموزعة على أصحاب رؤوس الأموال.

ثالثا: الادخار الحكومي

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة. وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه الى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة. أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة التضخم بالادخار المحلي

هناك العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، التي تناولت دراسة العلاقة بين التضخم والادخار المحلي، يتم عرض أهمها ومقارنتها بالدراسة الحالية فيما يأتي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات المحلية

هناك بعض الدراسات السابقة المحلية التي تناولت العلاقة بين التضخم والادخار المحلي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين الموالتين:

¹ خلادي ايمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 40.

الدراسة الأولى:

بوفنش وسيلة، أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المركز الجامعي بميلة(الجزائر)، العدد 01، جانفي 2022.

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.

توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والادخار المحلي في الجزائر، بالإضافة الى وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي.

الدراسة الثانية:

تليلي بشير، بوخاري عبد الحميد، اختبار العلاقة بين الادخار المحلي والتضخم في الجزائر 1994-2016، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية (الجزائر)، مجلد 13، العدد 02، 2020.

هدفت الدراسة الى التحقق من العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين الادخار المحلي والتضخم في الجزائر في الفترة 1994-2016، وقد تم استخدام طريقة (VAR) للتحليل.

توصلت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والادخار المحلي في المدى القصير علاوة على ذلك تظهر النتائج التقييم على المدى الطويل أن هناك تأثير سلبي للتضخم اتجاه الادخار المحلي.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات المحلية السابقة بالدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية من خلال

الجدول الموالي:

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية السابقة		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر التضخم على الادخار المحلي	اختبار العلاقة بين الادخار المحلي والتضخم	أثر التضخم على الادخار المحلي.	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين التضخم والادخار المحلي.	التحقق من العلاقة القصيرة وطويلة المدى بين الادخار المحلي والتضخم.	قياس أثر التضخم على الادخار المحلي.	هدف الدراسة
الجزائر	الجزائر	الجزائر	البلد
2021-1986	2016-1994	2018-1990	الفترة
	طريقة VAR للتحليل	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع	أسلوب المعالجة
	- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والادخار المحلي في المدى القصير. - هناك تأثير سلبي للتضخم اتجاه الادخار المحلي على المدى الطويل.	- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والادخار المحلي. - وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات المحلية السابقة

المطلب الثاني: الدراسات العربية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات العربية

هناك بعض الدراسات السابقة العربية التي تناولت العلاقة بين التضخم والادخار المحلي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين الموالتين:

الدراسة الأولى:

فايزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، محددات الادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2019)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 12، العدد 2، 2022.

هدفت الدراسة الى بيان اهم العوامل المحددة للادخار المحلي في العراق للمدة (2003-2019)، فضلا عن تحليل ودراسة أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها أثر على الادخار المحلي، من خلال قياس أثر هذه العوامل والتي تمثلت بالنتائج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الاستهلاك بالإضافة الى سعر الفائدة. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تقدير معالم الانحدار بواسطة طريقة OLS.

توصلت هذه الدراسة الى:

- وجود علاقة وأثر معنوي لهذه المتغيرات على حجم المدخرات المحلية في العراق.
- انخفاض معدلات التضخم ووصول الى مستويات مقبولة بعد تحسين الوضع الاقتصادي والاليات التي تم اتباعها من قبل الحكومة والبنك المركزي أسهمت بشكل واضح في هذا الانخفاض.
- وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم وحجم المدخرات وهو عكس النظرية الاقتصادية ويمكن أن يرجع ذلك الى انخفاض معدلات التضخم في العراق خاصة بالسنوات الأخيرة الأمر الذي شجع الأفراد على زيادة المدخرات.

الدراسة الثانية:

علي عبد الوهاب نجا، محددات الادخار المحلي في مصر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية كلية الحقوق، مصر، المجلد 2015، العدد، 2015.

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الادخار المحلي في مصر خلال العقود الأربعة الماضية من أجل تقديم تحليل علمي متطور عن سلوك الادخار والعوامل المؤثرة فيه وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال الفترة 1970-2010، إضافة إلى ذلك تحليل تطور سلوك الادخار المحلي في الاقتصاد المصري ومقارنته بالدول الأخرى وتقديم تحليل قياسي متطور ووضع إطار تحليلي متكامل يوضح الآثار المختلفة للعوامل التي تؤثر في الادخار المحلي وتحديد الأهمية النسبية لكل منهما تلك التي يتم استنباطها من الدراسات التطبيقية وخاصة في الدول النامية الأمر الذي يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في تحديد العوامل المسؤولة عن انخفاض معدل الادخار، ومن ثم اتخاذ السياسات الملائمة لتعبئة وزيادة المدخرات في المستقبل من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي ARDL، DOLS يتم تقدير علاقات الأجل الطويل كما أنه من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM، يتم تقدير علاقات الأجل القصير.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك كما أنه يوجد توافق في نتائج نمذجي التحليل. حيث أن كل من: التطور المالي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وتحويلات العاملين بالخارج تؤثر إيجابيا على الادخار المحلي.
- يؤثر كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وشروط التجارة الخارجية سلبيا على الادخار المحلي في الأجل القصير.
- توضح النتائج في الأجل القصير أن كل من متوسط دخل الفرد، والتطور المالي، وتحويلات العاملين بالخارج، والمدخرات الأجنبية تؤثر إيجابيا على الادخار المحلي.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات العربية السابقة والدراسة الحالية من خلال

الجدول الموالي:

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

جدول رقم (1-2): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة العربية		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر التضخم على الادخار المحلي	محددات الادخار المحلي في مصر.	محددات الادخار المحلي في العراق.	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين التضخم والادخار المحلي.	تحديد محددات الادخار المحلي.	بيان أهم العوامل المحددة للادخار المحلي.	هدف الدراسة
الجزائر	مصر	العراق	البلد
2021-1986	2010-1970	2019-2003	الفترة
	نموذج التكامل المشترك ونموذج ARDL و DOLS ونموذج تصحيح الخطأ ECM.	نموذج الانحدار الخطي المتعدد OLS.	أسلوب المعالجة
	- يؤثر كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وشروط التجارة الخارجية سلبيا على الادخار المحلي في الأجل القصير. - التطور المالي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وتحويلات العاملين بالخارج تؤثر إيجابيا على الادخار المحلي في الأجل الطويل.	- انخفاض معدلات التضخم ووصول الى مستويات مقبولة بعد تحسين الوضع الاقتصادي. - وجود علاقة وأثر معنوي لهذه المتغيرات على حجم المدخرات المحلية.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات المحلية السابقة

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات الأجنبية

هناك بعض الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت العلاقة بين التضخم والادخار المحلي، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين الموالتين:

الدراسة الأولى:

Zinat Sultana, Humaira Begum, Babor Ahmad, Effect of GDP Growth, Inflation and Interest Rate on National Savings Rate of Bangladesh : An Assessment from 2000 to 2020, THE COST AND MANAGEMENT, Bangladesh University of Business and Technology (BUBT), VOL 50, issue 1, JANUARY-FEBRUARY 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين معدل الادخار الوطني، ومعدل التضخم، وإجمالي الناتج المحلي الناتج ومعدل الفائدة السائد في اقتصاد بنغلاديش. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي نموذج التأخر الموزع.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على معدل الادخار الوطني على المدى الطويل ولكن ليس مهمًا على المدى القصير.
- أن كلا من معدل التضخم وسعر الفائدة لهما تأثير إيجابي كبير على معدل الادخار على المدى القصير بالإضافة إلى المدى الطويل وزيادة المدخرات بسبب التوقعات المستقبلية.

الدراسة الثانية:

Rodgers Musamali, Cecilia Mutia, Rose Ngugi, The determinants of domestic saving in Kenya, WIDER Working Paper, united nations univerty world institute for development economics research, November 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المحددات الرئيسية للادخار المحلي في كينيا للفترة (1985-2020)، بتوظيف التوزيع الانحداري الذاتي واستخدام نموذج تقدير التأخر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نجد أنه على المدى الطويل، يكون الادخار المحلي إيجابياً وبشكل ملحوظ، يتأثر بشكل كبير بمعدل نمو دخل الفرد، والتضخم.
- معدل نمو دخل الفرد والتضخم وائتمان القطاع الخاص يشجعان الادخار المحلي.

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات الأجنبية السابقة والدراسة الحالية من خلال

الجدول الموالي:

جدول رقم (1-3): المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات الأجنبية السابقة		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر التضخم على الادخار المحلي	محددات الادخار المحلي	تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الفائدة على المستوى الوطني معدل الادخار المحلي.	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين التضخم والادخار المحلي.	تحديد المحددات الرئيسية للادخار المحلي	فحص العلاقة بين معدل الادخار المحلي ومعدل التضخم واجمالي الناتج المحلي ومعدل الفائدة.	هدف الدراسة
الجزائر	كينيا	بنغلاديش	البلد
2021-1986	2020-1985	2020-2000	الفترة
	نموذج الانحدار الذاتي واستخدام نموذج تقدير التأخر.	نموذج الانحدار الذاتي نموذج التأخر الموزع	أسلوب المعالجة
	- نجد أنه على المدى الطويل، يكون الادخار المحلي إيجابياً وبشكل ملحوظ، يتأثر بشكل كبير بمعدل نمو دخل الفرد، والتضخم. - معدل نمو دخل الفرد والتضخم وائتمان القطاع الخاص يشجعان الادخار المحلي.	- أن كلا من معدل التضخم وسعر الفائدة لهما تأثير إيجابي كبير على معدل الادخار على المدى القصير بالإضافة إلى المدى الطويل. - أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على معدل الادخار الوطني على المدى الطويل ولكن ليس مهماً على المدى القصير.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات المحلية السابقة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية لكل من التضخم والادخار المحلي، يمكن القول أن الادخار المحلي هو أحد أنواع الادخار التي سعت الحكومة إلى تشجيعه لتوفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية. وللادخار المحلي أهمية بالغة إذ أنه يمثل مصدر عرض رأس المال، والعامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل كما يساهم في تسريع العملية التنموية وتحفيز الاستثمار، كذلك تعد المدخرات المحلية وسيلة اقتصادية لتأجيل الاستهلاك، الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي. ولتمويل المشاريع التنموية يتم الاعتماد على المصادر الوطنية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ذات أعباء مالية معتبرة ومكلفة، من خلال العمل على إيجاد الآليات الكفيلة بزيادة حجم المدخرات المحلية وتوفير العوامل المساعدة على ذلك، ومن بينها اتباع سياسة استهداف التضخم للحد منه، الذي يؤثر ارتفاع معدلاته سلباً على حجم الادخار المحلي، حيث يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدى أثارها السلبية انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى حدوث اختلالات اقتصادية كلية، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، وهناك العديد من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت بحث علاقة التضخم بالادخار المحلي، باستخدام نماذج ومنهجيات قياسية مختلفة، لكنها لم تتوافق على نتائج محددة لطبيعة واتجاه تلك العلاقة، فبعضها توصل إلى وجود تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل أو في إحدهما، في حين لم يتوصل بعضها إلى إثبات وجود تلك العلاقة، وهذه النتائج تدفع إلى المزيد من الدراسات والبحوث لكشف العلاقة بين الادخار المحلي والتضخم في اقتصاديات الدول، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني الموالي من خلال الدراسة القياسية لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021).

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر
التضخم على الادخار المحلي في
الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول الى أهم المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بكل من التضخم والادخار المحلي، وعرض نتائج أهم الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين هذين المتغيرين، يتم في هذا الفصل تناول الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)، باستخدام مجموعة من الأدوات والاختبارات الإحصائية والقياسية للتوصل الى نتائج توضح وتفسر طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تطور التضخم والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021).

المبحث الثاني: اختبارات ونموذج الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والادخار المحلي.

المبحث الأول: تحليل تطور التضخم والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

يتم في هذا الجزء من البحث تسليط الضوء على واقع كل من التضخم والادخار المحلي في الجزائر، من خلال تتبع مسار تطورات مؤشريهما خلال فترة الدراسة (1986-2021).

المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

يتم فيما يأتي تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة 1986-2021.

الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

يمكن متابعة تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني الذي يصف مراحل تطور التضخم خلال المدة 1986-2021، نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت انخفاضاً في الفترة 1986-1988 نظراً للأزمة الاقتصادية، وفي 1988 نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً وسريعاً إذ بلغ معدل التضخم سنة 1992 بـ 31.7%، وسنة 1995 معدل 29.8%، ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، التحرر الشبه الكلي للأسعار، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإلغاء كل أشكال الدعم على السلع، وفي نهاية التسعينات نلاحظ تراجعاً وانخفاضاً متواصلاً لمعدلات التضخم حيث وصل سنة 1998 إلى 5% وسجل

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

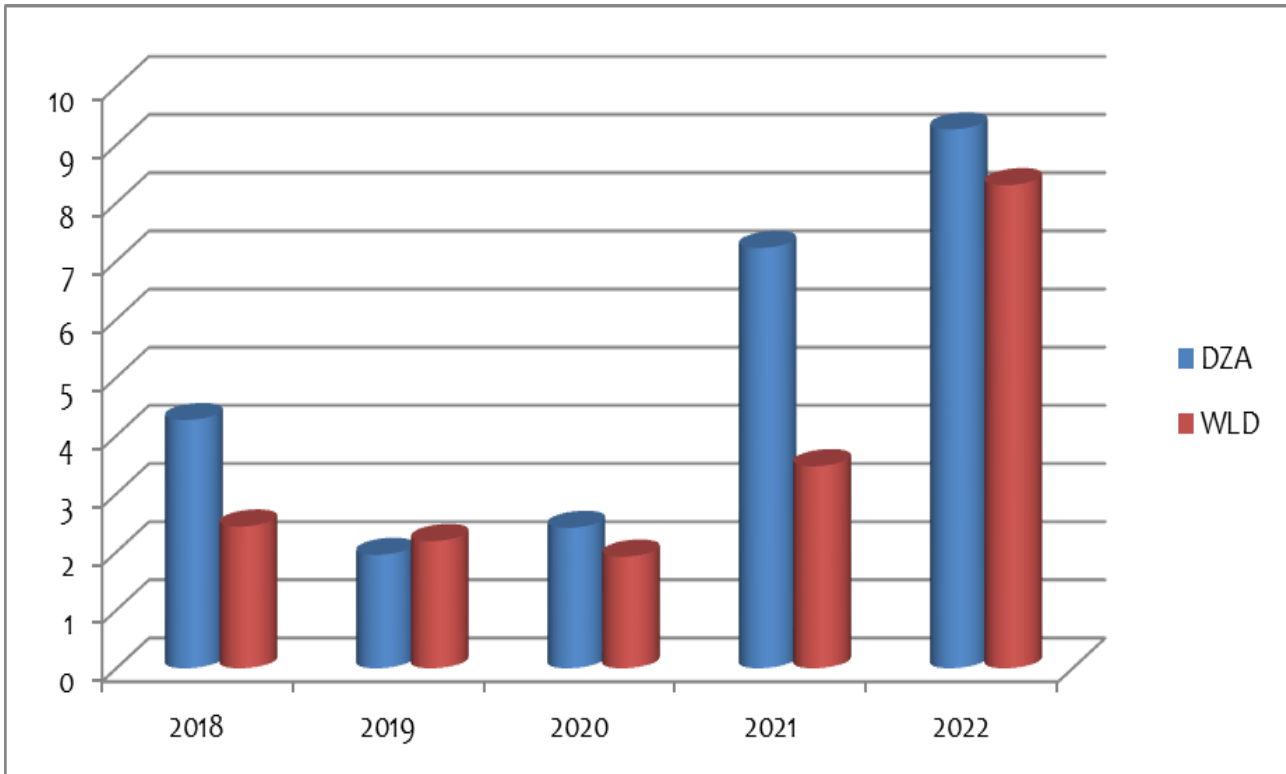
أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.3% ثم بدأ في التذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض لكنه أقل بكثير من السنوات السابقة وهذا راجع لعدة أسباب منها: استقرار قيمة الدينار، ارتفاع أسعار البترول، إنطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: ارتفاع الأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية، ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية.

الفرع الثاني: مقارنة التضخم في الجزائر بالتضخم العالمي

يوضح الشكل الموالي تطور معدلات التضخم في الجزائر وفي الاقتصاد العالمي خلال الخمس

السنوات الأخيرة:

الشكل رقم (2-4): معدلات التضخم في الجزائر والعالم للفترة (2019-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل تراجع معدل التضخم في العالم الذي وصل إلى 2,19% سنة 2019 مقابل 2,44% سنة 2018، ويدل ذلك بصفة أساسية إلى تراجع معدلات التضخم في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، وكذلك شهدت مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في معدلات التضخم، وإن ظل معدل التضخم في هذه الدول عند مستويات مرتفعة وصلت إلى نحو 9%،

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

على خلفية ضعف مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية الرئيسية¹، واستمرار تراجع معدل التضخم في العالم إلى سنة 2020 ليصل إلى 1,92%، ويشهد الاقتصاد العالمي خلال السنتين الآخريتين موجة تضخم هي الأسوأ منذ عقود، إذ ارتفع معدل التضخم العالمي إلى 3,48% سنة 2021 مقابل 8,31% سنة 2022، إذ أدت القيود المفروضة على العرض، وانتعاش الطلب العالمي، وكذا ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة التضخم في العديد من الدول، وبلغ ارتفاع الأسعار مستويات قياسية بسبب الانتعاش انتعاش الطلب العالمي بشكل كبير نتيجة لرفع القيود الصحية بعد أزمة فيروس كورونا، مما أدى إلى ضغوط شديدة على الأسواق والإمدادات، الأمر الذي اضفى إلى ارتفاع الأسعار بشكل تلقائي²، وشهدت سنة 2022 ارتفاعا في أسعار الطاقة والغذاء بفعل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، وموجات الحرارة والجفاف في عدة مناطق من العالم.³

وبمقارنة معدلات التضخم في الجزائر بالتضخم العالمي نجد أن سنة 2019 شهدت تسجيل الجزائر لمعدل تضخم أقل من معدل التضخم في العالم، بفعل التراجع المعتبر لمعدل التضخم في الجزائر من 4,27% سنة 2018 إلى 1,95% سنة 2019، بسبب أن تأثير جائحة كوفيد-19 في الجزائر يعتبر ضعيف نسبيا مقارنة بالعديد من الدول والمناطق الأخرى، لكن معدل التضخم في الجزائر خلال الثلاث سنوات (2020-2022) سجلت مستويات مرتفعة تجاوزت بشكل كبير معدلات التضخم العالمية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

في هذا المطلب يتم عرض وتحليل تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

يمكن متابعة تطور الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، ص 8.

² - بنك الجزائر، تقرير 2021، ص-ص: 13-14.

³ - صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022، ص: 1.

الشكل رقم (2-5): تطور الادخار المحلي من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)



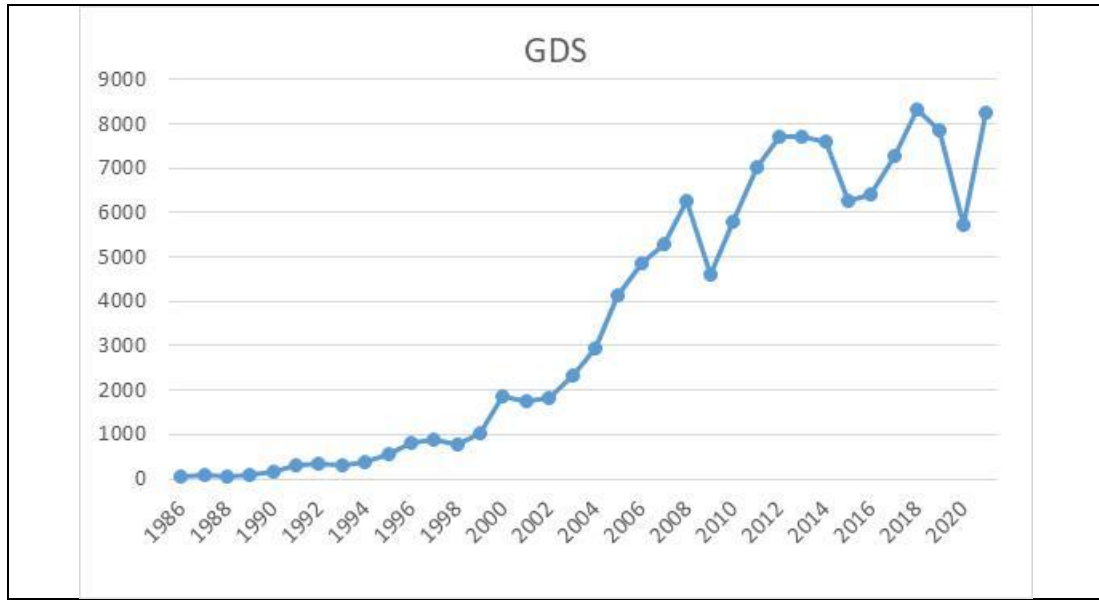
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أنه هناك عدة فترات متباينة، ففي الفترة 1986-1989 بلغ إجمالي الادخار المحلي سنة 1986 بمعدل 23.24% من إجمالي الناتج المحلي، وعرف إجمالي الادخار المحلي إنخفاض خلال هذه الفترة و هذا راجع الى إنخفاض في أسعار المحروقات مما أدى الى تدهور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر مما خلف اضطرابات مالية كبيرة، من سنة 1990-1991 نلاحظ تزايد مستمر وهذا راجع لإصدار قانون النقد والقرض الذي ينظم السياسة النقدية الذي شجع الادخار المحلي في هذه الفترة، أما في الفترة 1992 الى غاية 1998 نسجل تراجع حيث بلغ في سنة 1998 نسبة 27.21%، ويرجع هذا التراجع الى عدم الاستقرار الأمني في فترة الإرهاب التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وبداية من سنة 2000 عرف الادخار المحلي في الجزائر زيادة بصفة مستمرة وهذه الزيادة تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي، فمن سنة 2005 الى غاية سنة 2008 عرف الادخار المحلي تزييدا كبيرا تعدى نسبة 50% و حققت أعلى نسبة في سنة 2006 حيث بلغت 57.06%، و لكن في سنة 2014 عرف اجمالي الادخار المحلي تراجعا حيث بلغ 44.11% وذلك نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط، فبدأ في التراجع الى غاية 2016 حيث بلغ 36.59% ثم بدأ في تزايد طفيف من سنة 2017 الى سنة 2021 التي عرفت نسبة 37.53%.

الفرع الثاني: تحليل تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)

يمكن متابعة تطور الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية مليار دينار جزائري) في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

عرف الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري استقرارا ملحوظا خلال الفترة ما بين الثمانينات والتسعينات حيث حققت سنة 1986 ما يقارب 69.6 مليار دينار جزائري، في حين نجده قد تطور نوعا ما في بداية سنة 2000 ، وهذا راجع للارتفاع الذي عرفته صادرات المحروقات وأيضا انخفاض الاستثمارات في تلك الفترة نتيجة زيادة الاستهلاك الوطني، بالإضافة إلى ارتفاع الادخار الحكومي نتيجة الزيادة في الجباية البترولية ليعرف بعد ذلك تذبذب من 2000 إلى 2007 ، وخلال الفترة 2008 نجد أن هناك تناميا بسبب زيادة معدلات الاستثمار وانخفاض نسبة التضخم، ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2013، لينخفض مجددا السنة الموالية، ومن الأسباب التي أدت إلى هاته التغيرات تقلبات أسعار البترول، حيث شهدت في الفترة الأخيرة ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وبالتالي زيادة حجم الادخار المحلي، وليصبح فيما بعد غير مستقر نتيجة للأزمة المالية العالمية.

المبحث الثاني: التعريف باختبارات ونموذج الدراسة

قبل البدء في تطبيق نموذج الدراسة القياسية، يتم التعريف بأداة الدراسة والنموذج المتبع، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فان هذه الدراسة سوف تعتمد على استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model –ARDL)، لقياس العلاقة بين الادخار المحلي والتضخم في المدى القصير والطويل، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخل للتعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

تعتبر منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model –ARDL)، منهجية حديثة اذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل في نفس النموذج، بالإضافة تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفرع الأول: تعريف لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

تستخدم الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي مع توزيع فترات الإبطاء (Autoregressive Distributed Lag Model –ARDL) لتقدير نموذج الدراسة. والذي قدم بواسطة Pesaran & Shin 1998 ، وطوره فيما بعد (Pesaran et al (2001) ، للكشف عما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة أم لا. وتتميز هذه المنهجية على منهجية إنجل-جرانجر Engle & Granger ومنهجية جوهانسن Johansen في أنها تعطي نتائج أفضل عند استخدام سلاسل زمنية قصيرة، كما أنها لا تشترط تكامل السلاسل الزمنية عند الدرجة نفسها، وإنما تشترط تكاملها عند الدرجة صفر أو عند الدرجة واحد أو مزيج بينهما، هذا فضلا عن أنها تحدد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجلين الطويل والقصير.¹

الفرع الثاني: مزايا استخدام منهجية ARDL في الدراسات التطبيقية

يتميز نموذج ARDL عن غيره من النماذج المستخدمة في مايلي:²

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى الأصلي أو الفرق الأول.

¹ أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر: في إطار نموذج ARDL، مدرسة الاقتصاد، معهد العباسية للحسابات الآلية والعلوم التجارية، مصر، المجلد 24، العدد 01، يناير 2023، ص 75.

² عمار عبد الهادي شلال وآخرون، استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر الصرف الدينامي العراقي للمدة (2007-2017)، مجلة كلية المعارف، جامعة الأنبار، العراق، مجلد 29، العدد 01، 2019، ص 718.

- يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الإتجاه العام.

- من خلاله يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الداخلة في النموذج وبذلك فإن نموذج ARDL له القدرة على قياس المعلمات في الأجل القصير والطويل في نفس الوقت.

- يعد هذا النموذج من أكثر النماذج أهمية في التطبيق عند تحديده للتكامل المشترك ولا سيما في العينات الصغيرة.

المطلب الثاني: منهجية تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

قبل ان نقوم بتطبيق نموذج الدراسة، من الواجب أولاً القيام باختبارات استقراره المتغيرات المكونة للنموذج ، وذلك لتحديد درجة التكامل لكل متغير ، وبعدها تحديد مكونات النموذج.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لقيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ويوجد العديد من هذه الاختبارات لذلك قمنا باختيار اختبارين هما اختبار ديكي فولر المطور ADF وكذلك اختبار فليبيس بيرون PP.

أولاً: اختبار ديكي فولر ADF

ترتكز اختبارات ADF على الفرضية البديلة: $H_1: \rho < 1$ بناء على التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة:¹

$$[3] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[4] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \rightarrow i.i.d$$

¹ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011، ص 207.

وتتمثل فرضيات هذا الاختبار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \text{يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: \text{لا يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

يتم رفض الفرض الصفري اذا كانت القيمة المحسوبة لـ T-statisic اقل من القيمة المجدولة ضمن جداول ديكي فولر عند مستوى معنوية 05%، او عن طريق قيمة p فاذا كانت قيمة p معنوية فانه يتم رفض الفرض الصفري ونقرر بان السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة ومنه فان هذه السلسلة مستقرة، فاذا لم تستقر السلسلة عند المستوى فإننا نأخذ الفرق الأول ونعيد الاختبار الى ان تستقر السلسلة وعند استقرار السلسلة فتلك هي درجة التكامل فمثلا لو ان لدينا سلسلة استقرت عند اخذ الفرق الأول فان هذه السلسلة متكاملة من الدرجة 1.

ثانيا: اختبار فليبس بيرون PP

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة اللامعلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما انه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم اثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي او البسيط، ويقوم هذا الاختبار على أربعة مراحل:¹

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الاحصائيات المرفقة لها.

- تقدير التباين المسمى بالقصير الاجل.

- تقدير المعامل الصحيح δ_t^2 والمسمى بالتباين الطويل الاجل، والمستخرج من هيكله التباينات المشتركة للبواقي النموذج السابق حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^1 \left(1 - \frac{1}{1+t}\right) \frac{1}{n} \sum_t^n = t + 1 e_t e_{t-1}$$

من اجل تقدير هذا التباين الطويل الاجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدره بدلالة

عدد المشاهدات الكلية n.

حساب إحصائية فليبس بيرون

¹ شخي محمد، مرجع سابق، ص 212.

$$t^k \phi_1 = \sqrt{k} \frac{(\phi_1 - 1)}{C \phi_1} + \frac{n(k-1)C^t \phi_1}{\sqrt{k}}$$

يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon

الفرع الثاني: تحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج

يجب تحديد فترات الابطاء المثلى لهذا النموذج وبعدها القيام بتقدير هذا النموذج، نذكرها كما

يلي:¹

أولاً: تحديد درجات الابطاء المثلى

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الان سنقوم بتحديد درجات الابطاء المثلى وتقدير النموذج

ARDL حسب معيار AIC والذي يعد اكثر استعمالاً ويعطى بالعلاقة التالية:

$$AIC(p,q) = \delta^2 \cdot \exp\left\{2 \left(\frac{p+q}{T}\right)\right\}$$

حيث δ^2 تباين البواقي المحسوب بطريقة المعقولة العظمى أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط كما ان المقدار (p+q) هنا يشير الى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، ويكون الاختيار فيه على أساس اصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق اصغر قيمة.

ثانياً: تقدير النموذج ARDL

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج ARDL الان سنقوم بتقدير النموذج حيث أنه في دراسات السلاسل الزمنية يمكن أن تكون نماذج الإنحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، فهي تدمج بين نماذج الإنحدار الذاتي، AutoRegressive Models (AR(p)) ونماذج المتباطئات الموزعة (DL(q)) Distributed Lag Models، لتشكل نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة AutoRegressive Distributed Lag Models (ARDL (p, q))، وتأخذ في شكلها البسيط الصورة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_q X_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث أن: ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي، β_0 : تمثل الحد الثابت، p : تمثل فترة إبطاء المتغير

التابع Y ، q : تمثل فترة إبطاء المتغير المستقل X . وهذا النموذج هو إنحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير

¹ شيخي محمد، مرجع سابق، ص 254.

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

التابع Y مفسر في جزء منه بواسطة القيم المبثثة للمتغير ذاته، كما أنه يتكون في جزء آخر من المتباطئات الموزعة في شكل تأخيرات متتالية للمتغير التفسيري X ، أي أن نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، هو نموذج سلسلة زمنية خطية حيث ترتبط كل من المتغيرات التابعة والمستقلة ليس فقط في الوقت نفسه، ولكن عبر القيم التاريخية (المتباطئة) كذلك، وفي بعض الأحيان يتم إستبعاد القيمة الحالية للمتغير التفسيري X_t من جزء الإبطاء الموزع لهيكل النموذج.¹

وبصورة عامة، فإن نموذج (ARDL) يضم $(K + 1)$ من المتغيرات، المتغير التابع Y وعدد K من المتغيرات التفسيرية: (X_1, X_2, \dots, X_k) ، وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL $(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ في شكلها الأساسي على النحو الموالي:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X_{1t-1} + \beta_2 X_{2t-1} + \dots + \beta_k X_{kt-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta X_{1t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \dots (1) \end{aligned}$$

حيث أن:

Δ : تمثل الفرق من الدرجة الأولى؛

c : تمثل الحد الثابت؛

p : تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y ؛

q_1, q_2, \dots, q_3 : تمثل فترات إبطاء المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_k) على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال الفرضيتين التاليتين :

- H_0 : عدم وجود تكامل مشترك ، علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات

- H_1 : وجود تكامل مشترك، علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرا

¹ Dave Giles, (2013), Econometrics Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Models – Part I.

<http://davegiles.blogspot.com/2013/03/ardl-models-part-i.html>.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ

انه وبعد تقدير النموذج وجب اختبار الحدود لكن قبل ذلك يجب أولاً اختبار صلاحية النموذج

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج

لاختبار صلاحية النموذج يجب اثبات ان البواقي غير مرتبطة تسلسليا عن طريق اختبار LM

TEST، وكذلك اثبات ان تباين الأخطاء متجانس عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test:

1- اختبار LM TEST:

يقترح Godfrey 1979 النموذج التالي:¹

$$\Phi(L)W_t = \Theta(L)\varepsilon_t$$

مع:

$$\Phi(L) = (1 - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p - \Phi_{p+1} L^{p+1} - \dots - \Phi_{p-p} L^{p-p})$$

$$\Theta(L) = (1 - \Theta_1 L - \Theta_2 L^2 - \dots - \Theta_q L^q - \Theta_{q+1} L^{q+1} - \dots - \Theta_{q+q} L^{q+q})$$

حيث W_t السلسلة مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة d على السلسلة Y ²

وتكون المعالم Θ_{q+j}, Φ_{p+i} في البداية مساوية للصفر حيث $j=1, 2, \dots, q$ و $i=1, 2, \dots, p$ ثم

نقدر النموذج المقترح بالطريقة المعتادة، ومن ثم فان الانحرافات المعيارية للمقدرات المضافة سوف تبين

ما اذا كانت المعالم المضافة تختلف عن الصفر ام لا، كما يمكن استخدام اختبار LM المقترح من

طرف Godfrey والذي يعتمد على المشتقات اللوغارتمية لدالة المعقولة بالنسبة للمعالم المضافة

والمقيمة عند المعالم المقدره في ظل الفرضية H_0 والقائلة بان النموذج الأصلي هو الصحيح.

2- اختبار Heteroskedasticity Test:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج وتكون خطواته كالتالي:³

تقدير النموذج العام $Y=XB+\varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي

$$(\varepsilon_t^2)$$

تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

¹ أدهم محمد البرماوي، أدهم محمد البرماوي، تقييم فعاليات السياسات النقدية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد

تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019، ص 211.

² -Régis bouronnais, *Econométrie*, dond, editio, 10, 2018, p 155.

³ - *Ibid*, p159.

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، ونفقد في هذه الحالة q من المشاهدات.

- فرضية ثبات التباين H_0 التي يجب اختبارها هنا هي:

$$H_0 : \Theta_0 = \Theta_1 = \dots = \Theta_p = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = (n - q \times R^2)$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية q ، اذا كان LM

اكبر من القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية α فاننا نرفض فرض العدم H_0 أي اذا كان هناك على الأقل معامل واحد من المعاملات يختلف عن الصفر فان التباين للاخطاء العشوائية غير متجانس.

اذا تم الوصول الى وجود ان البواقي بها ارتباط تسلسلي او تباين الأخطاء غير متجانس فاننا

نذهب الى مرحلة التصحيح عن طريق إضافة فترات الابطاء او عن طريق استخدام HAC

3- اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد

من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي الراجعة او المعاودة، او المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة او المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال، لانهم يوضحون امرين هامين لاثبات وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الاختبارات نجدها مصاحبة لنموذج ARDL.

ويتحقق الاستقرار الهيكلية للمعلمات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي

للابطاء الموزع، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05% وهذا يعني ان المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة.¹

الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test

هناك نوعين كمن اختبار الحدود وهما اختبار الحدود F bounds test و اختبار الحدود

T bounds test سيتم ذكرهما كما يلي:²

1- اختبار الحدود F bounds test:

يعتمد هذا الاختبار على اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطنة لفترة

واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار f) وبعدها نقوم بمقارنة هذه الإحصائية بالقيمة الحرجة

المناظرة المحسوبة في Pesaran et al 2001 ونظرا لان اختبار f له توزيع غير معياري، فان هناك

¹ أدهم محمد البرماوي، مرجع سابق، ص 216.

² مرجع سابق، ص 212.

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

قيمتين حرجيتين لاحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتقتض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الاصلية او في مستواها بمعنى انها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، اما قيمة الحد الأعلى وتقتض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى انها متكاملة من الدرجة واحد صحيح أي $I(1)$ حيث:

- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم الذي يدل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض الفرض العدم ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

- اما اذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى ستكون النتائج غير محددة ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه.

2- اختبار الحدود T bounds test:

لا يمكننا استخدام هذا الاختبار الا بعد اثبات ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لان هذا الاختبار يثبت مدى منطقية علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ويعتمد على نفس فرضيات اختبار الحدود F ففيه يتم مقارنة T المحسوبة مع الحدود الأدنى والعليا فاذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك منطقية واذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فننا نفشل في رفض الفرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك غير منطقية.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

تم تقديم ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، في أوائل الثمانينيات، من قبل Hendry على وجه الخصوص تتيح هذه النماذج الديناميكية دمج التغيرات قصيرة الاجل والطويلة الاجل الى المتغيرات، بحيث يدرس الحالة التي يكون بين X_t و Y_t تكامل مشترك حيث $CI(1.1) \rightarrow X_t, Y_t$ و $(\beta, -1)$ ، نضع $\beta = -\alpha_1/\alpha_2$ شعاع التكامل المشترك أي $I(0) \rightarrow \beta X_t - Y_t$ ، في هذا النوع من النمذجة مون السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكلة التقدير، المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون ان السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك)، ان استعمال الانحدار المباشر ل X_t و Y_t يعتبر غير ممكن باعتبار ان العلاقة المفترضة انطلقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

يمكن المشكل الأساسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن X_t و $\beta_1 \nabla$ والنموذج الديناميكي الحركي $\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ليكون:

$$\nabla Y_t = \beta_1 \nabla X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$

إضافة الى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصيرة المدى،

المعامل β_2 الذي ينبغي ان يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى.1

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والادخار المحلي.

يتم في هذا المبحث صياغة وتقدير النموذج القياسي وتحليله بالاعتماد على برنامج Eviews 10، بحيث سنقوم في هذا المبحث بالتعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة، بعرض نتائج الدراسة والقيام بالاختبارات الإحصائية والقياسية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير سيتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة القياسية

سيتم في هذا المطلب توضيح الطريقة والتعريف بمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

1- المتغير التابع: نسبة المئوية لإجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي (GDS)

2- المتغير المستقل: التضخم (أسعار الاستهلاك) (INF)

3- المتغيرات المستقلة الضابطة:

- معدل الفائدة الحقيقي: (INR)

- سعر صرف رسمي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) (EXCH)

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي²، التقارير السنوية

لبنك الجزائر.³

¹ شيخي محمد، مرجع سابق، ص 291.

² قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2023/04/02، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

³ قاعدة بيانات بنك الجزائر، بتاريخ 2023/04/08، على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الفرع الثاني: نموذج الدراسة القياسية

يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$gds_t = \beta_0 + \beta_1 inf_t + \beta_2 inr_t + \beta_3 exch_t + e_t \dots \dots \dots (6)$$

وبالإعتماد على Pesaran, Shin, and Smith, (2001) تتم صياغة نموذج ARDL

للمعادلة (3) على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta gds_t = & c + \beta_0 gds_{t-1} + \beta_1 inf_{t-1} + \beta_2 inr_{t-1} + \beta_3 exch_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta gds_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta inf_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta inr_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \alpha_3 \Delta exch_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (7) \end{aligned}$$

حيث أن:

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

p : تمثل فترة إبطاء المتغير التابع الادخار المحلي؛

q_1 : تمثل فترة إبطاء المتغير المستقل التضخم؛

q_2 : تمثل فترة إبطاء المتغير المستقل سعر الفائدة الحقيقي؛

q_3 : تمثل فترة إبطاء المتغير المستقل سعر الصرف.

وعلى إفتراض أن نتائج إختبارات الحدود أثبتت وجود تكامل مشترك، يتم تقدير العلاقة طويلة

الأجل بين المتغيرات على النحو التالي:

$$gds_t = c + \beta_1 inf_t + \beta_2 inf_t + \beta_3 exch_t + v_t \dots \dots \dots (11)$$

إضافة إلى صياغة العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم توصيف العلاقة الحركية في الأجل

القصير، وهذا بإشتقاق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) وذلك على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta gds_t = & c + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta gds_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta inf_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta inr_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \alpha_3 \Delta exch_{t-i} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (14) \end{aligned}$$

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

يشمل هذا المطلب الفرع الأول دراسة استقرارية متغيرات الدراسة والفرع الثاني تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج ARDL.

الفرع الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية السنوية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، بغرض تحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار (ADF) على مستويات المتغيرات، وتعرض النتائج في الملحق رقم (2)، ويمكن اختصارها في الجدول الموالي:

أولاً: اختبارات الإستقرارية عند المستوى

نتائج اختبار الإستقرارية عند المستوى موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (2-4): نتائج اختبار ADF عند المستوى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون إتجاه زمني	قاطع وإتجاه زمني	قاطع		
-0.0282	-1.4301	-1.7600	t-statistic	GDS
0.6851	0.8340	0.3934	Prob	
-1.3453	-1.9626	-1.7234	t-statistic	INF
0.1621	0.6007	0.4441	Prob	
-3.9464	-4.5057	-3.8944	t-statistic	INR
0.0002	0.0052	0.0051	Prob	
3.5735	-4.6433	0.1237	t-statistic	EXCH
0.9998	0.0046	0.9631	Prob	
-1.9506	-3.5442	-2.9484	القيم الحرجة عند 5%	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم prob في النماذج الثلاثة اكبر من مستوى معنوية 05% وذلك في اختبار ديكي فولر، للمتغيرات الادخار المحلي GDS والتضخم INF وسعر الصرف EXCH ومنه فان السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات غير مستقرة في المستوى اما بالنسبة لمتغير سعر الفائدة الحقيقي INR فإن قيم prob في النماذج الثلاثة اقل من مستوى معنوية 05% وبالتالي فهذا المتغير مستقر في المستوى.

ثانيا: إختبارات الإستقرارية عند الفروق الأولى

نتائج إختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون إتجاه زمني	قاطع وإتجاه زمني	قاطع		
-5.1860	-5.2006	-5.1408	t-statistic	GDS
0.0000	0.0009	0.0002	Prob	
-5.0512	-4.8875	-4.9632	t-statistic	INF
0.0000	0.0020	0.0003	Prob	
-2.9896	-4.0642	-4.1177	t-statistic	EXCH
0.0039	0.0157	0.0029	Prob	
-1.9510	-3.5484	-2.9511	القيم الحرجة عند 5%	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم prob في النماذج الثلاثة لدى اختبار ديكي فولر اقل من مستوى معنوية 05% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

وعليه المتغير سعر الفائدة INR مستقر عند المستوى أما المتغيرات الادخار المحلي GDS والتضخم INF وسعر الصرف EXCH مستقرين عند الفرق الأول مما يسمح لنا بتطبيق نموذج ARDL.

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج ARDL

يمكن تحديد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي من خلال القيام بعملية التقدير وفق اختبار أكايك (AIC) ، ونتائج التقدير النموذج الموضحة في الملحق رقم (4)، توضح ان درجة ابطاء المتغيرات هي $(p=2, q_1=0, q_2=0, q_3=1)$ ومنه النموذج المستخدم هو ARDL(2.0.0.1) كما تبينه نتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDS
 Method: ARDL
 Date: 05/01/23 Time: 21:47
 Sample (adjusted): 1988 2021
 Included observations: 34 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF INR EXCH
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDS(-1)	1.001902	0.092343	10.84982	0.0000
GDS(-2)	-0.140500	0.090047	-1.560304	0.1303
INF	-0.369822	0.073553	-5.027955	0.0000
INR	-0.505911	0.051126	-9.895435	0.0000
EXCH	0.148009	0.095499	1.549856	0.1328
EXCH(-1)	-0.116936	0.102428	-1.141635	0.2636
C	6.041171	2.213830	2.728832	0.0110

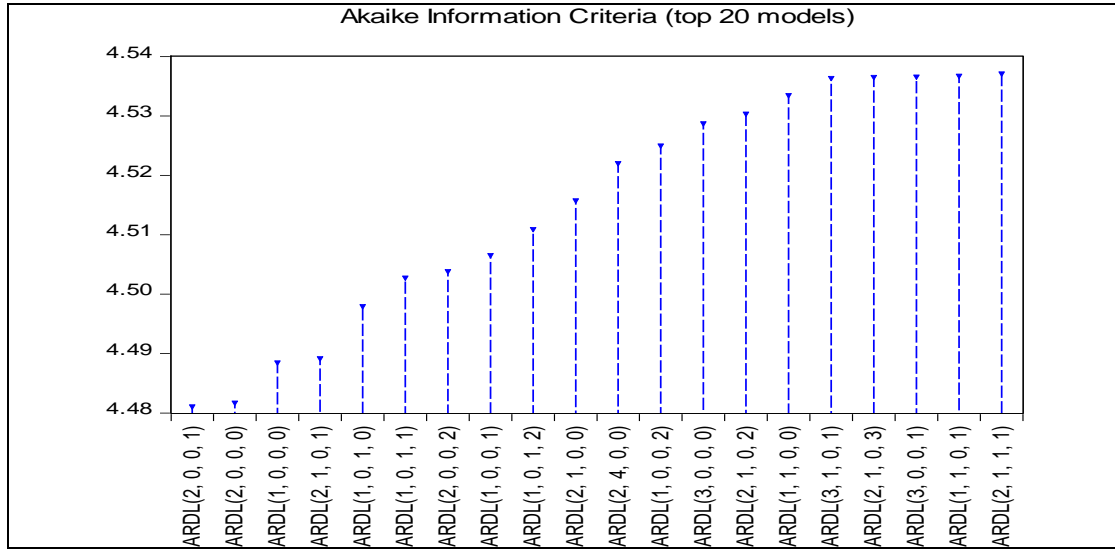
R-squared	0.957306	Mean dependent var	39.04647
Adjusted R-squared	0.947819	S.D. dependent var	10.12723
S.E. of regression	2.313391	Akaike info criterion	4.696547
Sum squared resid	144.4980	Schwarz criterion	5.010798
Log likelihood	-72.84130	Hannan-Quinn criter.	4.803716
F-statistic	100.9013	Durbin-Watson stat	1.326194
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ويتم التأكد من أن فترات إبطاء المتغيرات الداخلة في النموذج هي الأفضل وأن النموذج ARDL(2.0.0.1) هو الأفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7): نموذج ARDL الأمثل



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يوضح الشكل السابق أفضل عشرون نموذجا حسب معيار (AIC) من بين 500 نموذج تم تقديرها، أن النموذج ARDL(2.0.0.1) هو الأفضل حيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار.

الفرع الثالث: إختبارات التشخيص والإستقرار الهيكلي

يجب في هذه المرحلة وقبل مرحلة اختبار الحدود التأكد من سلامة النموذج المقدر، من خلال القيام بسلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين:

أولا: إختبارات التشخيص للنماذج المقدرة

يتم إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية لفحص الأخطاء في نماذج ARDL، كما يلي:

1- إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء :

يتم إستخدام إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، لفحص الارتباط التسلسلي

للأخطاء في نماذج ARDL المقدرة، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-7): نتائج إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.439018	Prob. F(2,25)	0.2561
Obs*R-squared	3.510047	Prob. Chi-Square(2)	0.1729

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن في النماذج الثلاث يكون احتمال إحصائية فيشر Prob.F أكبر من مستوى المعنوية 5%، وأيضا احتمال إحصائية Obs*R-squared أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني عدم وجود إرتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء في النماذج المقدرة.

2- إختبار ثبات تباينات الأخطاء:

يتم استخدام إختبار Heteroskedasticity Test: ARCH ، لفحص ثبات تباينات الأخطاء في نماذج ARDL المقدر، ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-8): نتائج إختبار ثبات تباينات الأخطاء

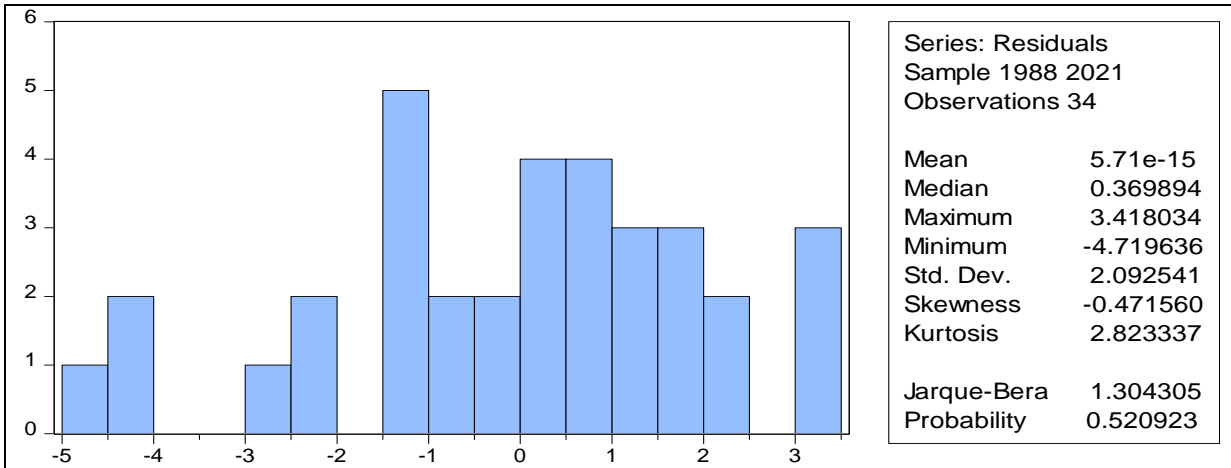
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.508136	Prob. F(2,29)	0.6069
Obs*R-squared	1.083436	Prob. Chi-Square(2)	0.5817

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10
يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن احتمال إحصائية فيشر Prob.F أكبر من مستوى المعنوية 5%، وكذلك احتمال إحصائية Obs*R-squared أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا في النماذج الثلاث، مما يعني عدم وجود إختلاف في تباينات الأخطاء في جميع النماذج المقدر.

3- إختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إستخدام إختبار جاك-بيرا Jarque-Bera، لفحص التوزيع الطبيعي للأخطاء في نماذج ARDL المقدر، كما هو موضح في الشكل السابق:

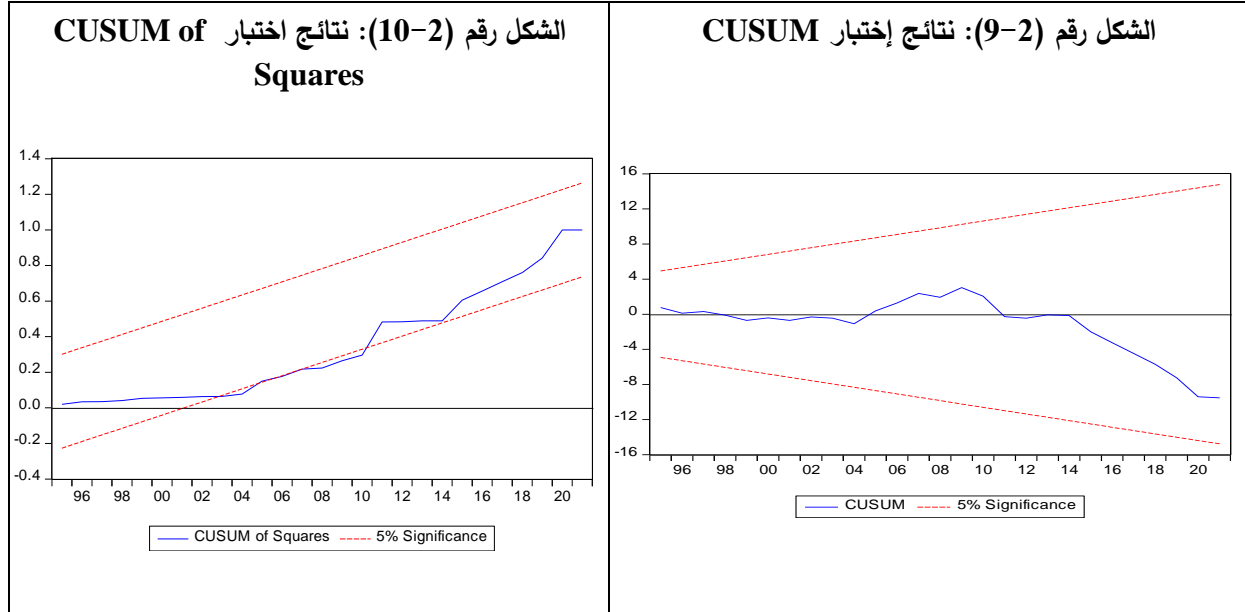
الشكل رقم (2-8): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10
يتضح من النتائج الواردة في الشكل السابق أن احتمال Jarque-Bera الذي يساوي 0.52 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: إختبار الإستقرار الهيكلي للنماذج المقدر

يتم التأكد من الإستقرار الهيكلي للنماذج المقدر من خلال إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكلين المواليين.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتبين من خلال الأشكال السابقة أن التمثيلات البيانية لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، هي عبارة خطوط وسطية تقع داخل الحدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إستقرار معاملات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك إستقرار هيكلي في النماذج على طول فترة الدراسة.

اذن وبعد هذه الاختبارات والتي من خلالها قمنا بتحديد مكونات النموذج وتحديد درجات الابطاء وكذلك أثبتنا انه لا وجود لمشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وان تباين الأخطاء متجانس، وأيضا التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، يمكن القول ان نموذج ARDL(2.0.0.1) يستوفي شروط الاستقرار والصلاحية، اذن فإننا نستطيع المرور للمرحلة التالية والمتمثلة في اختبار الحدود.

المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد القيام بتقدير النموذج وعملية اختيار النموذج الافضل وبعدها القيام باختبار مدى صلاحية حيث تم التوصل ان هذا النموذج صالح للتقدير لذلك سنقوم الان باختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: إختبار الحدود

يتم في هذه المرحلة إختبار ما إذا كان هناك دليل عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك من خلال إختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-9): نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	24.46834	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10
توضح نتائج إختبار الحدود أن قيمة إحصائية ($F_{stat}= 24.46$) أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5% ، وعليه نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في نموذج.

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

بعد اثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وجب تفسير معامل تصحيح الخطأ لتقدير سرعة تصحيح الأخطاء من الاجل القصير الى الاجل الطويل وتقدير سرعة التصحيح من خلال اختبار ARDL Error Correction Regression كما موضحة في الجدول التالي:

أولاً: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

الجدول رقم (2-10): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDS)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/01/23 Time: 22:19				
Sample: 1986 2021				
Included observations: 34				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDS(-1))	0.140500	0.079173	1.774601	0.0872
D(EXCH)	0.148009	0.058925	2.511818	0.0183
CointEq(-1)*	-0.138598	0.011694	-11.85185	0.0000
R-squared	0.818957	Mean dependent var		0.415000
Adjusted R-squared	0.807277	S.D. dependent var		4.917946
S.E. of regression	2.158988	Akaike info criterion		4.461253
Sum squared resid	144.4980	Schwarz criterion		4.595932
Log likelihood	-72.84130	Hannan-Quinn criter.		4.507182
Durbin-Watson stat	1.326194			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

وفقا لنموذج تصحيح الخطأ يتضح ان حد تصحيح الخطأ في النموذج سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى معنوية 01% وهذا ما يعني أن عملية تتم فعلا، وقد بلغ حد تصحيح الخطأ في النموذج ما قيمته -0.138598 وهو معنوي احصائيا، وهذا يعني ان نسبة 13.85% من أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة، وعلى هذا فان العودة للتوازن عند حدوث اختلال عن العلاقة طويلة الاجل تستغرق ما مقداره سبع سنوات وثلاثة أشهر تقريبا، اما فيما يخص العلاقة قصيرة الاجل فنلاحظ عدم وجود أي علاقة بين الادخار المحلي والتضخم على المدى القصير. والادخار المحلي للسنة السابقة له تأثير موجب يقدر 0.14 على الادخار المحلي للسنة الحالية ولكن هذا التأثير ضعيف المعنوية فهو غير معنوي عند مستوى 5%، ومعنوي عند مستوى 10%، أما سعر الصرف فله تأثير موجب ومعنوي على الادخار المحلي قدر 0.14 عند مستوى 5%.

ثانيا: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونة الجزئية الخاصة بعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا التقدير وهي مبينة في الملحق رقم 05:

الجدول رقم (2-11): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDS)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/01/23 Time: 22:17				
Sample: 1986 2021				
Included observations: 34				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-2.668308	1.115928	-2.391110	0.0240
INR	-3.650208	1.463875	-2.493524	0.0191
EXCH	0.224197	0.123811	1.810804	0.0813
C	43.58776	11.40627	3.821386	0.0007
EC = GDS - (-2.6683*INF -3.6502*INR + 0.2242*EXCH + 43.5878)				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والادخار المحلي، وهو ما يتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، حيث كانت قيمة معامل التضخم في حدود -2.66 وهو سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على أنه كلما ارتفع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض معدل الادخار المحلي والعكس صحيح، ووجود أثر سالب ومعنوي لسعر الفائدة على الادخار المحلي على المدى الطويل عند مستوى 5%، أما سعر الصرف فله تأثير موجب على الادخار المحلي قدر 0.22 وضعيف المعنوية فهو غير معنوي عند مستوى 5% وإنما معنوي عند 10% في المدى الطويل.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2021، حيث قمنا بدراسة تطور التضخم في الجزائر ، بحيث لاحظنا وجود تذبذب مستمر للتضخم على طول فترة الدراسة، كما قمنا بمقارنة بين معدلات التضخم في الجزائر و العالم حيث سجلت مستويات التضخم في الجزائر خلال الثلاث سنوات الأخيرة ارتفاع بشكل كبير مقارنة بالتضخم العالمي، وقمنا بدراسة تطورات الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الجارية للعملة المحلية، بحيث لاحظنا وجود تقلبات على طول فترة الدراسة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر.

وقمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطنة ARDL، لدراسة أثر التضخم على الادخار المحلي على المدى القصير والطويل.

ولقد أظهرت الدراسة عدم وجود أي علاقة بين الادخار المحلي والتضخم في المدى القصير بينما في المدى الطويل فتوصلنا الى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والادخار المحلي اذ أن كل تغير في التضخم يؤثر في الادخار المحلي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات للحد من معدل التضخم مما يساهم في زيادة الادخار المحلي.



الخاتمة

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2021 حيث تم مراجعة أهم المفاهيم والأسس النظرية والدراسات التطبيقية المتعلقة بالموضوع في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني فقد حاولنا القيام بالدراسة القياسية لأثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL فأجرينا دراسة استقرارية المتغيرات ثم اختبرنا ما إذا كانت المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك بإختبار الحدود F Bounds test فوجدنا أن هناك علاقة في الأجل الطويل وبعد اختبار فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج وفحص جودته وخلال هذه الدراسة تم إختبار مجموعة من الفرضيات، و الخروج بجملته من النتائج والإقتراحات، نوردها فيما يلي:

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة تمكنا من اختبار الفرضيات كالاتي:

- **الفرضية الرئيسية:** والتي تنص على وجود أثر للتضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2021) في الأجلين الطويل والقصير، رفض الفرضية لأن التضخم لا يؤثر على الادخار المحلي وذلك لعدم وجود أي علاقة بينهما في الأجل القصير بينما في الأجل الطويل فهناك أثر سلبي ومعنوي للتضخم على الادخار المحلي وذلك ما تشير إليه نتائج الاختبار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

- **الفرضية الأولى:** هناك أثر سلبي للتضخم على حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل القصير، رفض الفرضية لعدم وجود أي علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ومنه عدم وجود أي أثر.

- **الفرضية الثانية:** يؤثر التضخم سلبا على الزيادة في حجم المدخرات المحلية في الجزائر في الأجل الطويل، قبول الفرضية لوجود علاقة عكسية بين التضخم و الادخار المحلي في الأجل الطويل أي هناك أثر سلبي.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة عكسية بين التضخم والادخار المحلي في الأجل الطويل في الجزائر خلال الفترة (1986-2021)، قبول الفرضية لوجود أثر سلبي بين التضخم والادخار المحلي وهو ما يتوافق مع نتائج التقدير في الأجل الطويل.

ثانياً: نتائج الدراسة

يمكن تقسيم النتائج الرئيسية المتوصل اليها في هذه الدراسة الى نتائج نظرية واخرى تطبيقية، يتم ايجازها فيما يلي:

النتائج النظرية للدراسة:

من خلال التحليل النظري فيما يخص مراجعة أهم المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالموضوع تم التوصل إلى عدة نتائج، يمكن إختصار أهمها فيما يلي:

- يعد التضخم احدى أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم.
- تعددت آراء وأفكار الاقتصاديين من خلال نظرياتهم المفسرة لأسباب التضخم والتي يمكن حصرها في ثلاث اتجاهات، فالاتجاه الأول يتعلق بالتضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب الكلي، أما الاتجاه الثاني فيتمحور في ذلك التضخم الناشئ عن التوقعات والأوضاع النفطية، في حين يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن أسباب التضخم ترجع الى تلك العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.
- يساهم الادخار في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في ترقية الدولة وكذا الحفاظ على مكتسباتها الداخلية.

- يشمل الادخار المحلي كل الذين يقنطون داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجنب.
- يتكون الادخار المحلي من ثلاث فئات: ادخار قطاع العائلات وقطاع المؤسسات والقطاع الحكومي.

النتائج التطبيقية للدراسة:

- يمكن اختصار أهم النتائج التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:
- معدلات التضخم لها أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على الادخار المحلي في المدى الطويل، بمعنى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ويرجع ذلك الى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوى الشرائية للمداخيل، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلباً على الادخار المحلي.
 - لا يوجد تأثير للتضخم على الادخار المحلي على المدى القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - وجود أثر معنوي موجب لسعر الصرف على الادخار المحلي في المدى القصير، أي أنه كلما زاد سعر الصرف يؤدي الى الزيادة في المدخرات المحلية.
 - وجود أثر معنوي سالب لسعر الفائدة على الادخار المحلي في المدى الطويل، أي أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يترتب عليه انخفاض معدل الادخار المحلي.

ان كل هذه النتائج ان دلت على شيء فهو تأثير التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم التوصل اليه في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم والادخار المحلي، سواء كانت على المستوى المحلي او العربي او حتى الأجنبي، غير انه في الجزائر فان الادخار المحلي يتأثر بالتضخم بنسبة قليلة جدا، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري عكس بعض الدول المتطورة.

ثالثا: اقتراحات الدراسة

بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها نقدم بعض الاقتراحات فيما يلي:

- توجيه المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح من جذب وتجميع المدخرات المحلية.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المجالات التي تحقق فوائض قيمة أكثر ارتفاعا والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة وعلى الخصوص في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية المتعلقة بها.

- ضرورة الاهتمام بالسياسة المالية لتحسين مستوى الادخار المحلي من خلال توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الحكومية في القطاعات المنتجة والمحفزة للدخل، في سبيل مساهمة تلك القطاعات في زيادة الناتج المحلي.

- توعية العائلات والمواطنين لأهمية الادخار ودوره في تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- تفعيل سياسة استهداف التضخم باستكمال بناء أرضية ملائمة لتبنيها، لجعل معدلات التضخم عند مستويات متدنية ومتحكم فيها لتفادي تأثيره السلبي على المتغيرات الاقتصادية ومنها الادخار المحلي.

رابعا: أفاق الدراسة

بعد تطرقنا الى موضوع الدراسة والإلمام بمختلف جوانبه وعرض بمختلف النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات، قد تكون هذه الدراسة مساعدة لفتح المجال لبحوث أخرى، وفي هذا السياق نقترح بعض من المواضيع:

- أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.
 - أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي.
 - دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم.
 - أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم.
- كما يمكن إعادة دراسة نفس الموضوع باستخدام مؤشرات قياس أخرى للمتغيرات، أو الاعتماد على نماذج قياسية أخرى.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة النشر.
- سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- محمد مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2010.
- 2- الأطروحات والرسائل الجامعية:
- أدهم محمد البرماوي، أدهم محمد البرماوي، تقييم فعاليات السياسة النقدية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ليبيا، 2019.
- بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- جاب الله مصطفى، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي - حالة الجزائر - 1990-2012، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 8، جوان 2015.
- جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " var " 1970-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض-سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010.
- خلادي ايمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2019.
- فتحي أحمد علي آدم، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان 1990-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ديسمبر 2015.
- 3- المجالات:**
- أحمد فلاني، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 11، 2012.
- أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر: في إطار نموذج ARDL، مدرسة الاقتصاد، معهد العباسية للحسابات الآلية والعلوم التجارية، مصر، المجلد 24، العدد 01، يناير 2023.
- أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 18، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

- بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020.

- بوفنش وسيلة، أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المركز الجامعي، ميله، الجزائر، مجلد 12، العدد 01، جانفي 2022.

- عمار عبد الهادي شلال وآخرون، استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر الصرف الدينار العراقي للمدة (2007-2017)، مجلة كلية المعارف، جامعة الأنبار، العراق، مجلد 29، العدد 01، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Dave Giles, (2013), Econometrics Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Models - Part I.
- Patrick cotelette, consommation et épargne une relation tumultueuse, Dans Idées économiques et sociales, -Editions Réseau Canopé, vol 4, N°174, 2013.
- Régis bouronnais, **Econométrie**, dond, editio, 10, 2018.
- KACI Ferroudja, Essai sur les origines de l'inflation en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion Université d'Oran 2, Mohamed ben Ahmed, Vol. 15, N° 02, 2021.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2023/04/02، على الرابط:
<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

- قاعدة بيانات بنك الجزائر، بتاريخ 2023/04/08، على الرابط:
<https://www.bank-of-algeria.dz>

<http://davegiles.blogspot.com/2013/03/ardl-models-part-i.html>

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، على الرابط:
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة القياسية

السنوات	إجمالي الإيداع المحلي: (% من إجمالي الناتج المحلي): GDS	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا): INF	سعر الفائدة الحقيقي (%): INR	سعر صرف رسمي (دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة): EXCH
1986	69,6	12,37	-9,62	4,7
1987	75,8	7,44	-2,44	4,85
1988	71,8	5,91	-0,91	5,91
1989	85,5	9,3	-2,3	7,61
1990	150,6	16,65	-17,09	8,96
1991	315,5	25,89	-29,77	18,47
1992	337,6	31,67	-11,42	21,84
1993	323,4	20,54	-4,95	23,35
1994	396,1	29,05	-13,75	35,06
1995	559,5	29,78	-7,9	47,66
1996	809,4	18,68	-4,05	54,75
1997	890,1	5,73	8,14	57,71
1998	770,2	4,95	15,1	58,74
1999	1023,88	2,65	-0,1	66,57
2000	1849,19	0,34	-10,33	75,26
2001	1754,82	4,23	10,02	77,22
2002	1833	1,42	7,17	79,68
2003	2348,5	4,27	-0,19	77,39
2004	2931,2	3,96	-3,78	72,06
2005	4143,07	1,38	-7	73,28
2006	4851,19	2,31	-2,3	72,65
2007	5300,06	3,68	1,51	69,29
2008	6251,91	4,86	-6,34	64,58
2009	4614,74	5,74	21,57	72,65
2010	5810,24	3,91	-6,99	74,39
2011	7025,13	4,52	-8,65	72,94
2012	7705,13	8,89	0,5	77,54
2013	7692,43	3,25	8,1	79,37
2014	7598,95	2,92	8,33	80,58
2015	6255,42	4,78	15,45	100,69
2016	6409,84	6,4	6,35	109,44
2017	7264,84	5,59	1,51	110,97
2018	8305,82	4,27	1,16	116,59
2019	7854,26	1,95	8,51	119,35
2020	5730,7	2,42	14,3	126,78
2021	8265,4	7,23	-6,68	135,06

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2023/04/02، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (2): إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة

أولاً: إجمالي الإدخار المحلي: (% من إجمالي الناتج المحلي): GDS

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: GDS has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.760028	0.3934
Test critical values:	1% level	-3.632900
	5% level	-2.948404
	10% level	-2.612874
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: GDS has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.430180	0.8340
Test critical values:	1% level	-4.243644
	5% level	-3.544284
	10% level	-3.204699
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: GDS has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.028247	0.6851
Test critical values:	1% level	-2.632688
	5% level	-1.950687
	10% level	-1.611059
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

قائمة الملاحق

ثانيا: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا): INF

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.723448	0.4111
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.962604	0.6007
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.345318	0.1621
Test critical values:		
1% level	-2.632688	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

ثالثا: سعر الفائدة الحقيقي (%) : INR

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: INR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.894450	0.0051
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: INR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.505759	0.0052
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: INR has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.946496	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.632688	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

رابعاً: سعر صرف رسمي (دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة): EXCH

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: EXCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.123773	0.9631
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: EXCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.643311	0.0046
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: EXCH has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.573547	0.9998
Test critical values:		
1% level	-2.632688	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (3): إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة

أولاً: إجمالي الإدخار المحلي: (% من إجمالي الناتج المحلي): GDS

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(GDS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.140812	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(GDS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.200624	0.0009
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(GDS) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.186031	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

ثانياً: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً): INF

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.963238	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.887566	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.051259	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

ثالثا: سعر صرف رسمي (دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة): EXCH

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.117740	0.0029
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.064259	0.0157
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.989652	0.0039
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (4): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDS)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/20/23 Time: 07:57
 Sample: 1986 2021
 Included observations: 34

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDS(-1))	0.140500	0.079173	1.774601	0.0872
D(EXCH)	0.148009	0.058925	2.511818	0.0183
CointEq(-1)*	-0.138598	0.011694	-11.85185	0.0000
R-squared	0.818957	Mean dependent var		0.415000
Adjusted R-squared	0.807277	S.D. dependent var		4.917946
S.E. of regression	2.158988	Akaike info criterion		4.461253
Sum squared resid	144.4980	Schwarz criterion		4.595932
Log likelihood	-72.84130	Hannan-Quinn criter.		4.507182
Durbin-Watson stat	1.326194			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	24.46834	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

قائمة الملاحق

الملحق رقم (5): العلاقة طويلة الأجل وإختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDS)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/20/23 Time: 07:51
 Sample: 1986 2021
 Included observations: 34

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.041171	2.213830	2.728832	0.0110
GDS(-1)*	-0.138598	0.051090	-2.712825	0.0115
INF**	-0.369822	0.073553	-5.027955	0.0000
INR**	-0.505911	0.051126	-9.895435	0.0000
EXCH(-1)	0.031073	0.017866	1.739269	0.0934
D(GDS(-1))	0.140500	0.090047	1.560304	0.1303
D(EXCH)	0.148009	0.095499	1.549856	0.1328

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-2.668308	1.115928	-2.391110	0.0240
INR	-3.650208	1.463875	-2.493524	0.0191
EXCH	0.224197	0.123811	1.810804	0.0813
C	43.58776	11.40627	3.821386	0.0007

$$EC = GDS - (-2.6683*INF - 3.6502*INR + 0.2242*EXCH + 43.5878)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	24.46834	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	34	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 الى 2021، استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للتكامل المشترك، وقد بينت نتائج تقدير النموذج القياسي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم و حجم المخزرات المحلية في الجزائر خلال الأجل القصير، بالإضافة إلى ذلك، أوضحت نتائج التقدير أن هناك تأثيرًا سلبيا للتضخم على حجم الادخار المحلي الإجمالي على المدى الطويل، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بينهما.

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، التضخم، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the effect of inflation on domestic saving in Algeria during the period (1986-2021), through an econometric study based on the ARDL autoregressive distributed delay model. The ARDL model estimate indicated that there is no statistically significant relationship between inflation and domestic saving on Short-term. In addition, the results of the long-term evaluation show that there is a negative effect of inflation on domestic saving, which means that there is an inverse relationship between them.

Keywords: domestic saving, inflation, autoregressive distributed slowing periods model ARDL.